

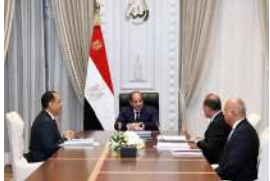
أخبار عالمية

السعودية تعزز المنافسة وكفاءة الإنفاق الحكومي



تفتح السعودية سوق الإركاب الحكومي أمام مزيد من المنافسة، مع دخول «طيران ناس» للمرة الأولى إلى القطاع، بما يعزز خيارات الجهات الحكومية ويدعم كفاءة الإنفاق. وأعلنت الشركة توقيع اتفاقية إطارية موحدة للإركاب الحكومي مع «هيئة كفاءة الإنفاق والمشتريات الحكومية»، لتقديم خدمات السفر للجهات الحكومية ضمن قطاع الطيران الاقتصادي. وتعمل «طيران ناس» حالياً مع الجهات المختصة على استكمال الربط التقني اللازم لتفعيل الاتفاقية، متوقعة بدء الخدمة مطلع الربع الرابع من العام الحالي. وأوضحت الشركة أن الأثر المالي للاتفاقية يُتوقع أن يبدأ خلال الربع الرابع من 2026، حال اكتمال الربط التقني وفق الجدول الزمني المستهدف.

مصر تتحرك لخفض أعباء خدمة الدين



وافق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على مقترح لإصدار صكوك ضريبية يمولها دافعو الضرائب، وتخصم من التزاماتهم الضريبية المستقبلية، بعائد مناسب، بهدف خفض الاحتياجات التمويلية وفاتورة خدمة الدين. وبحث السيسي مع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي ووزير المالية أحمد كجوك مستجدات التحوط من تقلبات أسعار النفط العالمية. وأكد كجوك أن الاقتصاد المصري سجل نمواً حقيقياً بنسبة 5.2 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2025-2026، مشيراً إلى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي، وانخفاض الديونية الخارجية لأجهزة الموازنة، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتنشيط الإيرادات غير الضريبية.

«ميتا» تعزز المنافسة بنماذج ذكاء مفتوحة



هاجم الرئيس التنفيذي لشركة «ميتا»، مارك زوكربيرغ، نماذج الذكاء الاصطناعي «المغلقة» التي تعتمد على شركات منافسة، بينها «أوبن إيه آي» و«أنثروبيك»، محذراً من أن تركيز التكنولوجيا المتقدمة في أيدي شركات أو حكومات محدودة قد يعزز نفوذ المؤسسات الكبرى على حساب الأفراد. وأعلنت «ميتا» إتاحة المعلومات الأساسية لنموذجها الجديد «Muse Glimmer» للمطورين، بما يسمح بتنزيله وتعديله بحرية، كما تعزم نشر أوزان نموذجها الأكثر تطوراً «Muse Spark» خلال الأسابيع المقبلة. وقال زوكربيرغ إن الشركة تستهدف توفير ذكاء اصطناعي مجاني وعالي القدرات للمليارات الأشخاص.

ضمن إجراءات تستهدف تعزيز جودة الضمانات والحد من مخاطر الائتمان

«المركزي» يستبعد قسائم أملاك الدولة من ضمانات القروض



1 البنوك وشركات الاستثمار والتمويل مطالبة بتطبيق التوجيهات الجديدة

2 استبعاد القسائم من احتساب الضمانات لأغراض المتطلبات الرقابية

كتب محمد ياسين

وجّه بنك الكويت المركزي البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل إلى عدم اعتبار القسائم المقامة على أملاك الدولة ضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية أو عمليات التمويل المقدمة للعملاء، في خطوة تستهدف تعزيز انضباط السياسة الائتمانية والتمويلية ورفع كفاءة إدارة مخاطر الائتمان. وأكد «المركزي»، في تعميم أصدره بهذا الشأن، ضرورة استبعاد هذه القسائم من الضمانات التي يتم احتسابها لأغراض استيفاء المتطلبات الرقابية ذات الصلة، وذلك عند إعداد التقارير الدورية وتقديمها خلال الفترات المقبلة. وطالب الجهات المعنية بالتعامل مع هذه الضمانات وفقاً للضوابط والتعليمات المنظمة للسياسة الائتمانية، بما يضمن عدم الاعتماد عليها ضمن قاعدة الضمانات التي تستند إليها المؤسسات المالية في الوفاء بالمتطلبات الرقابية. كما شدد البنك المركزي على ضرورة مراجعة التسهيلات الائتمانية وعمليات التمويل القائمة، في حال كانت القسائم المقامة على أملاك الدولة مستخدمة ضمن الضمانات المقدمة مقابلها، وإجراء تقييم شامل لأوضاع تلك التسهيلات. ويتضمن التقييم تحديد مدى الحاجة إلى ضمانات إضافية تكون مقبولة وفق الأطر الرقابية المعمول بها، مع منح العملاء فترة زمنية كافية تمكنهم من توفير الضمانات البديلة أو الإضافية المطلوبة، بما يراعي طبيعة كل حالة. ويأتي هذا التوجيه في إطار التعليمات الخاصة بترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية والتمويلية، وبما

يتسق مع النهج الرقابي الذي يتبناه بنك الكويت المركزي في تقييم جودة الضمانات ومدى قدرتها الفعلية على الحد من مخاطر الائتمان. ويولي «المركزي» أهمية خاصة لطبيعة الضمانات التي تعتمد عليها الجهات الخاضعة لرقابته، خصوصاً من حيث إمكانية تنفيذها قانونياً والاستفادة منها في تغطية الالتزامات عند الحاجة، إلى جانب مدى قابليتها للتسييل وتحويلها إلى قيمة نقدية. وتعكس التوجيهات الجديدة تشديداً على ضرورة أن تكون الضمانات المستخدمة في التسهيلات الائتمانية ذات قدرة فعلية على تقليل المخاطر، بدلاً من الاكتفاء بوجود أصل أو حق انتفاع لا تتوافر فيه الخصائص المطلوبة للضمانات الرقابية. كما يترتب على استبعاد القسائم المقامة على أملاك الدولة من الضمانات المحتسبة ضرورة قيام البنوك وشركات الاستثمار والتمويل بمراجعة منهجياتها المتعلقة بتقييم الضمانات المرتبطة بالتسهيلات القائمة، والتأكد من توافقها مع المتطلبات الرقابية. ومن شأن التقييم المطلوب أن يتيح للجهات المالية تحديد المراكز التي تحتاج إلى تعزيز الضمانات، والتواصل مع العملاء المعنيين بشأن توفير ضمانات إضافية مقبولة، مع مراعاة منحهم مهلة مناسبة لاستكمال المتطلبات. ويؤكد بنك الكويت المركزي من خلال هذه الإجراءات أهمية اتباع ممارسات ائتمانية حصيفة تراعي جودة الضمانات وقابليتها للتنفيذ والتسييل، بما يدعم سلامة عمليات التمويل ويعزز قدرة القطاع المالي على إدارة المخاطر بصورة أكثر كفاءة.

3 مراجعة التسهيلات القائمة وتحديد احتياجات الضمانات الإضافية

خلال الربع الثاني من 2026

481.6 مليون دينار صادرات الكويت غير النفطية

• دول الخليج تستحوذ على النصيب الأكبر

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إصدار 4.99 ألف شهادة منشأ للصادرات المحلية غير النفطية متجهة إلى مختلف دول العالم خلال الربع الثاني من عام 2026، بقيمة إجمالية بلغت 481.6 مليون دينار (نحو 1.55 مليار دولار)، في حين بلغت الرسوم المحصلة عنها 25 ألف دينار. وأشارت الوزارة إلى أن الصادرات الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول الأمريكتين سجلت 15 شهادة تصدير بقيمة 106.8 مليون دينار، برسوم محصلة بلغت 198 ديناراً. أما الصادرات إلى الدول الأخرى غير المشمولة بالتصنيفات السابقة، فسجلت شهادتي تصدير بقيمة 425 ديناراً، ورسوم محصلة بلغت 4 دنانير.

الصاحبة العقارية تحقق 8.2 مليون دينار عن النصف الأول من 2026 طالع ص 6

كسوف الشمس يهدد بفقدان 9.7 جيجاواط أوروبياً طالع ص 13

السهم يبرز بين الأسهم الأكثر ارتفاعاً وسط جلسة متباينة

«وربة كابيتال» يقود مكاسب الأسهم

7 قطاعات ترتفع والتكنولوجيا يتصدر بمكاسب 2.54 %

كتب مساعد صالح

انتهت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس على تباين في المؤشرات الرئيسية، وسط نشاط ملحوظ في التداولات، إلا أن الأنظار اتجهت بصورة خاصة إلى أداء عدد من الأسهم التي سجلت مكاسب قوية، وفي مقدمتها سهم «وربة كابيتال» الذي أنهى الجلسة مرتفعاً بنسبة 4.33%، ليكون من أبرز الأسهم الراحبة خلال التعاملات. وأغلق سهم «وربة كابيتال» عند مستوى 796 فلساً، مقارنة بسعر الأساس السابق البالغ 763 فلساً، محققاً مكاسب بلغت 33 فلساً للسهم. وشهد السهم حركة نشطة خلال الجلسة، إذ تحرك في نطاق سعري بلغ 49 فلساً بين أدنى مستوى عند 755 فلساً وأعلى مستوى عند 804 فلوس، قبل أن ينهي التعاملات عند 796 فلساً. وعكس نشاط السهم اهتماماً تداولياً واضحاً، حيث تم تداول 803,604 أسهم بقيمة إجمالية بلغت 632,800.824 دينار، من خلال تنفيذ 304 صفقات مستقلة. وبلغ متوسط سعر التنفيذ نحو 787.45 فلس للسهم، فيما استقرت مستويات العرض والطلب عند إغلاق الجلسة في

الساعة 13:14:30 عند 750 فلساً لأعلى سعر شراء و800 فلس لأقل سعر بيع. ويأتي صعود «وربة كابيتال» ضمن حركة أوسع شهدت خلالها السوق ارتفاع أسعار 56 سهماً، مقابل تراجع 57 سهماً واستقرار 16 سهماً. كما جاءت شركات «ثريا» و«فنادق» و«وربة كابيتال» و«مدار» ضمن الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بينما تصدرت «الكوت» و«خليج ت» و«أولى تكافل» و«المشتركة» قائمة الأكثر انخفاضاً. وعلى مستوى المؤشرات، ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.10 %، كما زاد مؤشر السوق العام بنسبة 0.04 %، بينما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.22 %، وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.24 %.

طالع.....ص 3



«أولى تكافل» تحول للربحية بالربع الثاني

اعتمد مجلس إدارة شركة الأولى للتأمين التكافلي مسودة البيانات المالية المرحلية، كما وافق من حيث المبدأ على إنهاء اتفاقية إدارة محفظة استثمارية مع شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار. ووفق بيان أعلن عبر بورصة الكويت أمس، فقد تحولت «أولى تكافل» للربحية بـ49.31 ألف دينار في الربع الثاني من عام 2026، مقابل 32.17 ألف دينار خسائر الربع المناظر من العام المنصرم. كما تحولت للربحية خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 19.95 ألف دينار، مقارنةً بخسائر الفترة المناظرة من عام 2025 البالغة 26.10 ألف دينار. وعزا البيان النتائج المسجلة إلى الزيادة في الإيرادات التشغيلية؛ إذ قفزت في الربع الثاني من العام الحالي 752.97 % عند

الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتنفيذ ما سبق، سواء بصورة منفردة أو مجتمعين. وتوقعت «أولى تكافل» أن يثمر هذا القرار عن تخفيض المصاريف التشغيلية، وعمولات الإدارة الخارجية بقيمة تقريبية تقدر بـ2.5 ألف دينار شهرياً؛ مما ينعكس إيجاباً على النتائج المالية للشركة خلال الفترات المالية القادمة، ولا يوجد أثر مالي جوهري مباشر على المركز المالي الحالي للشركة وقت الإفصاح. وكانت «أولى تكافل» قد تحولت للخسائر في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 29.36 ألف دينار، فيما تراجعت أرباح «أرزان» خلال الفترة ذاتها من عام 2026 بنسبة 46.76 % سنوياً عند 7.70 مليون دينار.

ارتفعت أرباح شركة السينما الكويتية الوطنية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 18 % على أساس سنوي، وفق بيان نشرته بورصة الكويت أمس. وبلغت أرباح «سينما» 6.98 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026، مقارنةً بـ5.93 مليون

أرباح «السينما الكويتية» ترتفع إلى 6.98 مليون دينار

بنسبة 6 %، وارتفاع صافي ربح النشاط 6 %، إلى جانب زيادة إيرادات نشاط أخرى 28 %، وانخفاض فوائد التمويل بواقع 10.1%. وكان صافي ربح «السينما الكويتية» قد نما بنحو 1 % خلال الربع الأول من العام الحالي عند 2.89 مليون دينار، مقابل 2.85 مليون دينار في الربع المناظر من عام 2025.

دينار صافي ربح الربع الثاني من العام السابق. وسجلت الشركة أرباحاً خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 9.87 مليون دينار، بزيادة 12 % عن 8.78 مليون دينار أرباح الفترة المماثلة من عام 2025. وعزا البيان النتائج المسجلة إلى انخفاض تكاليف النشاط

ارتفعت أرباح شركة السينما الكويتية الوطنية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 18 % على أساس سنوي، وفق بيان نشرته بورصة الكويت أمس.

وبلغت أرباح «سينما» 6.98 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026، مقارنةً بـ5.93 مليون

«أولاد علي الغانم» تعلن انخفاض أرباح الربع الثاني

أعلنت شركة أولاد علي الغانم للسيارات أمس انخفاض صافي ربح الربع الثاني من عام 2026 بنحو 31.77 % سنوياً، بالتزامن مع التوصية بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتحديد الجدول الزمني للاستحقاقات. وحسب بيان نشرته بورصة الكويت، فقد بلغ صافي ربح «الغانم» 5.45 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 7.99 مليون دينار أرباح الربع الثاني من عام 2025. وحققت الشركة أرباحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 10.26 مليون دينار، بتراجع 33.82 % قياساً بمستواها في الفترة المناظرة من العام المنصرم البالغ 15.50 مليون دينار. ويعزى تراجع صافي الربح

بشكل رئيسي إلى الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية السائدة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت هوامش الربح الإجمالية مستقرة إلى حد كبير، ولم تتأثر القدرة التشغيلية للمجموعة بصورة جوهرية. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية نصف سنوية بنسبة 24.48 % من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 24.48 فلس لكل سهم، وإجمالي يُقدر بـ9.60 مليون دينار، مع تحديد الجدول الزمني لاستحقاق التوزيع. وكانت أرباح «الغانم» قد تراجعت في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 36 % عند 4.81 مليون دينار، مقابل 7.51 مليون دينار ربح الربع ذاته من 2025.

«جي إف إتش» يستكمل مستندات الاستحواذ على «عقارات السيف»

أعلن بنك جي إف إتش أمس أنه بصدد استكمال الصيغة النهائية لكافة المستندات والاتفاقيات المتعلقة بالصفقة المقترحة الخاصة بتقديم عرض طوعي لعدد من أسهم شركة عقارات السيف. وأشار «جي إف إتش» في بيانه لبورصة الكويت إلى أن تلك الخطوة تأتي تمهيداً لتقديم كافة المستندات إلى الجهات الرقابية والتنظيمية المختصة للحصول على الموافقات اللازمة.

وذكر أن إتمام الصفقة يظل خاضعاً لحصول شركة عقارات السيف على جميع الموافقات اللازمة، مبيناً أنه سيقوم بتقديم إفصاحات إضافية فيما يخص هذا الأمر بشكل دوري لضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة. على أن يتم تحديد الأثر المالي لتلك المعلومة الجوهرية لاحقاً. وكان بنك «جي إف إتش» قد أعلن خلال مايو 2026 تواصل مجلس إدارته مع مجلس إدارة شركة عقارات السيف بشأن تقديم عرض استحواذ طوعي لعدد من الأسهم الصادرة للشركة، بعد استيفاء الموافقات الرقابية اللازمة وموافقات مجلس الإدارة والمساهمين. وتبع ذلك إعلان شركة عقارات السيف، المدرجة في بورصة البحرين، خلال يونيو 2026 تعيين شركة سيكو مستشاراً مهنيًا مستقلاً في إطار عرض الاستحواذ الاختياري المقترح المقدم من بنك جي إف إتش على بعض الأسهم المصدرة في الشركة.

«آسيا كابيتال»: تراجع أرباح الربع الثاني إلى 6.38 مليون دينار

الأول من عام 2026 بقيمة 1.88 مليون دينار، مقارنةً بأرباح الفترة المناظرة من العام السابق البالغة 1.33 مليون دينار. وتعتزى النتائج إلى انخفاض التقييمات التي تمت خلال الستة أشهر، بالإضافة إلى تراجع قيمة الربوية الهندية. وكانت خسائر «آسيا» قد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 6.76 % عند 8.26 مليون دينار، مقابل 7.74 مليون دينار في الفترة المناظرة من العام الماضي.

أظهر بيان أعلنت عنه بورصة الكويت أمس تراجع صافي ربح شركة آسيا كابيتال الاستثمارية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 29.59 % على أساس سنوي. وسجلت الشركة ربحاً بقيمة 6.38 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق، مقابل 9.07 مليون دينار صافي ربح الربع الثاني من عام 2025. وتحولت «آسيا» للخسائر خلال النصف

«الدولية الكويتية للاستثمار» ترفع ملكيتها في «أرزان» إلى 17.14%

96.19 مليون دينار كويتي، موزع على 961.88 مليون سهم مُصدر، وتمتلك مجموعة شركة مد البحر القابضة أكبر نسبة بالشركة بواقع 32.02 %، وتليها الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة، ثم شركة الاستشارات المالية الدولية بـ12.61 % . وحسب آخر بيانات معلنة، تراجعت أرباح «أرزان» خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 46.76 % على أساس سنوي، عند 7.70 مليون دينار، مقارنةً بـ14.47 مليون دينار في الربع نفسه من عام 2025.

رفعت الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة حصتها في مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، وفق إفصاح تغير في نسبة الملكية أعلن عبر بورصة الكويت أمس. وأظهر الإفصاح ارتفاع ملكية «الدولية الكويتية» إلى 17.1410 % من رأسمال «أرزان»، مقارنةً مع 17.0180 % قبل التغيير، كما ارتفع عدد الأسهم المملوكة للشركة إلى 164.88 مليون سهم، مقابل 163.69 مليون سهم قبل التغيير. يُشار إلى أن رأس مال «أرزان» يبلغ

تابعة لـ«بيوت» تمدد عقد مع «نفط الكويت» بـ7.68 مليون د

أعلنت شركة بيوت القابضة أمس توقيع شركتها التابعة بيت الموارد الكويتي لخدمات الموارد البشرية أمراً تعبيرياً مع شركة نفط الكويت لتمديد عقد تقديم خدمات التمريض بمستشفيات الأحمدي لمدة عام، وزيادة بقيمة العقد بنحو 7.68 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن التاريخ المتوقع لانتهاء أمر التمديد هو 7 يوليو 2027.

وذكرت أنه لا يوجد أثر مالي حالي للمعلومة الجوهرية، على أن ينعكس الأثر المالي على البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ العقد. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد بلغ صافي ربح «بيوت» في الربع الأول من عام 2026 نحو 2.02 مليون دينار، بتراجع 36.11 % عن 3.15 مليون دينار صافي ربح الفترة المماثلة من العام السابق.

«آبار» تتسلم 5.98 مليون دينار تنفيذاً لحكم تمييز نهائي

المحكمة الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى رقم 4149 لسنة 2015 تجاري كلي/ 25، والذي تضمن إلزام المثل القانوني لشركة نفط الكويت بسداد 7.41 مليون دينار لصالح شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة. وأشارت الشركة، إلى أن موضوع الدعوى يتعلق بنذب خبير، مبينة أن النزاع انتهى نهائياً بحكم التمييز الصادر لصالحها وفق ما انتهى إليه حكم الاستئناف. وحققت «آبار» أرباحاً في العام المنتهي بختام مارس الماضي بقيمة 3.78 مليون دينار، بنمو 4.13 % عن أرباح العام المناظر السابق له البالغة 3.63 مليون دينار.

2023 تمييز تجاري 6، والمؤرخ في 19 ديسمبر 2024، وما تبعه من إجراءات لاحقة بتاريخ 18 يونيو 2026. وبينت أن محكمة التمييز قضت بقبول الطعون الثلاثة شكلاً، وفي الموضوع برفضها؛ بما أيد الحكم الاستئنافي الصادر لصالح الشركة. وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بقبول الاستئنافات شكلاً، وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى رقم 9553 لسنة 2015 تجاري كلي/ 21 والقضاء مجدداً برفض الدعوى المقامة من شركة نفط الكويت، مع إلزام الأخيرة بالمصروفات وأتعاب المحاماة. كما أيدت

«ترولوي» تُقر المساهمة بـ3 ملايين دولار في صندوق «الكويت للاستجابة الطارئة»

فقد حققت «ترولوي» في النصف الأول من عام 2026 ربحاً بـ5.19 مليون دينار، بزيادة 54.05 % عن مستواه في الفترة المماثلة من العام المنصرم البالغ 3.37 مليون دينار.

عبر بورصة الكويت أمس، أن الأثر المالي يتمثل في زيادة بند المصروفات بما يعادل 921 ألف دينار، على أن ينعكس الأثر في البيانات المالية المجمعة للشركة للربع الثالث من العام الحالي. وحسب آخر بيانات معلنة،

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة ترولي للتجارة العامة توصية مجلس الإدارة بشأن المساهمة في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي. وذكرت «ترولوي»، في بيان أعلن

أمر تغيير يرفع مناقصة لـ«سفن» إلى 179.89 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن أمس صدور الأمر التغييري رقم (1) من شركة نفط الكويت للعقد رقم (26064571)، بما يرفع قيمة العقد بمبلغ 5.65 مليون دينار كويتي، لتصل القيمة الإجمالية إلى 179.89 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن العقد يرتبط بالمناقصة رقم RFP-2141028 الخاصة بمشروع تنفيذ أعمال إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها في شمال الكويت.

وبينت «سفن» أن الأمر التغييري تضمن زيادة على قيمة العقد بقيمة 5.65 مليون دينار كويتي، مقارنةً بالقيمة السابقة البالغة 174.24 مليون دينار كويتي. وأكدت الشركة أنها ستقوم بالإفصاح عن أي تطورات لاحقة تتعلق بهذا الشأن حال توفرها، متوقعة تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن بياناتها المالية خلال الفترة من 2026 إلى 2031. وكانت «سفن» قد سجلت ربحاً في الربع الأول من العام الحالي بقيمة 1.11 مليون دينار، مقارنةً بـ1.61 مليون دينار في الفترة المناظرة من 2025، بتراجع سنوي بلغ 31.43 %.

أرباح «مدينة الأعمال» تتراجع بالربع الثاني

كشفت القوائم المالية الصادرة أمس عن تراجع أرباح شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية بنسبة 40.60% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026. ووفق بيان لبورصة الكويت، سجلت «مدينة الأعمال» أرباحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق بقيمة 265.39 ألف دينار، مقابل 446.75 ألف دينار أرباح الفترة المناظرة من 2025.

وحققت الشركة في النصف الأول من 2026 أرباحاً بقيمة 493.54 ألف دينار، مقارنةً بـ178.22 ألف دينار في الستة أشهر الأولى من العام السابق، بارتفاع بلغ 176.93%. وأرجع البيان الارتفاع في صافي الربح بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإيرادات والحصة من نتائج شركات زميلة وشركة المحاصة. وكانت «مدينة الأعمال» قد تحولت للربحية في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 228.15 ألف دينار، مقابل 268.53 ألف دينار خسائر الفترة المماثلة من العام المنصرم.

تباين المؤشرات وسط نشاط ملحوظ في التداولات وصعود 7 قطاعات

بورصة الكويت تتماشى بدعم «الأول» وارتفاع 7 قطاعات

«وربة كابيتال» يلفت الأنظار بمكاسب قوية وتداولات نشطة

السوق الأول يحافظ على مساره الإيجابي رغم تباين المؤشرات

281.29 مليون سهم تتوزع على أكثر من 20 ألف صفقة

كتب مساعد صالح

أداء بورصة الكويت: تباين المؤشرات ونشاط ملحوظ في السيولة

مؤشرات السوق وحركة السيولة



سيولة نشطة توزعت على أكثر من 20 ألف صفقة شملت 281.29 مليون سهم.



ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.10%، بينما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.22%.

توازن القوى الشرائية والبيعية



توازن القوى الشرائية والبيعية



القطاعات والأسهم الأكثر تأثيراً



حقق قطاع التكنولوجيا مكاسب بنسبة 2.54%، بينما تراجع قطاع التأمين بنسبة 2.36%.



تصدر «ثريا» الارتفاعات بنسبة 9.46%، بينما حقق «وربة كابيتال» مكاسب قوية بنسبة 4.33%.



استقطب سهم «بيتك» سيولة بقيمة 11.73 مليون دينار، بينما تداول «التخصيص» 39.38 مليون سهم.

وجود نشاط ملحوظ في السوق، مع قدرة المؤشرات الرئيسية على الحفاظ على توازنها رغم التباين القطاعي وحركة الأسهم الفردية.

اختبار الحفاظ على التماسك

في ضوء أرقام الجلسة، يبقى العامل الأهم هو قدرة السوق على الحفاظ على حالة التماسك الحالية، خصوصاً في ظل استمرار التباين بين مؤشرات السوق الأول والسوق الرئيسي. فصعود المؤشر الأول والعام، ولو بنسب محدودة، يوفر دعماً للصورة العامة للسوق، بينما يحتاج السوق الرئيسي إلى تحسن في أداء الأسهم المدرجة فيه للحد من الضغوط التي ظهرت خلال الجلسة.

كما أن استمرار السيولة فوق مستوى 75 مليون دينار، إلى جانب أحجام التداول الكبيرة، يشير إلى وجود اهتمام استثماري بالسوق، لكن اتجاه هذه السيولة بين الأسهم سيظل عاملاً حاسماً في تحديد مسار المؤشرات. وعليه، يمكن وصف جلسة أمس بأنها جلسة تباين وتدوير للسيولة أكثر من كونها جلسة صعود جماعي، مع استمرار قدرة الأسهم القيادية وبعض الأسهم النشطة على دعم حركة السوق.

مكاسب قوية. وبالتالي، فإن الصورة التي قدمتها الجلسة تشير إلى سوق نشط من حيث التداول، لكنه لا يزال يتحرك وفق مسارات متباينة بين مكوناته، وهو ما يجعل متابعة الأسهم القيادية والقطاعات الأكثر نشاطاً عاملاً أساسياً في تحديد اتجاه التداولات المقبلة.

الكميات والسيولة

كان واضحاً خلال الجلسة اختلاف الأسهم الأكثر نشاطاً وفق معيار الكمية عن تلك التي استقطبت أكبر قدر من السيولة. فقد احتل «التخصيص» المركز الأول من حيث حجم الأسهم المتداولة، بإجمالي 39.38 مليون سهم، وهو رقم يعكس نشاطاً كبيراً على السهم من حيث عدد الأسهم المتبادلة. أما من ناحية قيمة التداول، فقد تصدر «بيتك» بقيمة بلغت 11.73 مليون دينار، ما يؤكد استمرار اهتمام السيولة بالأسهم القيادية ذات الوزن الأكبر في السوق. وهذا التباين بين صدارة الكميات وصعود سهم آخر إلى قمة السيولة يقدم صورة أكثر دقة عن طبيعة التداولات، إذ لا تعني الكمية المرتفعة بالضرورة أن السهم استحوذ على النصيب الأكبر من الأموال المتداولة. وبصورة عامة، أظهرت جلسة أمس

الوقت الذي تعرضت فيه أسهم أخرى لخسائر حادة.

قراءة في اتجاه السوق

يمكن قراءة أداء جلسة أمس باعتباره جلسة تماسك أكثر من كونه جلسة اتجاه واضح. فارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.10%، بالتزامن مع صعود المؤشر العام بنسبة 0.04%، يؤكد قدرة الأسهم القيادية على الحفاظ على التوازن الإيجابي للمؤشرات، إلا أن تراجع السوق الرئيسي والرئيسي 50 يشير إلى استمرار الضغوط على جانب من الأسهم. وتزداد أهمية هذه القراءة مع تساوي عدد الأسهم المرتفعة تقريباً مع الأسهم المتراجعة، وهو ما يعني أن السوق شهد عملية تدوير للنشاط بين الأسهم والقطاعات بدلا من تحرك جماعي في اتجاه واحد.

كما أن ارتفاع 7 قطاعات مقابل تراجع 5 واستقرار قطاع واحد يعكس حالة من الانتقائية في قرارات المستثمرين، حيث تتجه السيولة إلى أسهم بعينها وفقاً لمستويات الأسعار والنشاط المتوقع عليها. ومن أبرز مؤشرات هذه الانتقائية تصدر «بيتك» لقائمة الأسهم من حيث السيولة، مقابل تصدر «التخصيص» للكميات، في حين نجحت أسهم أخرى مثل «ثريا» و«وربة كابيتال» في تحقيق

تقييم اتجاه السوق، خصوصاً أن صعود المؤشر العام بصورة محدودة لا يعني بالضرورة وجود موجة ارتفاع شاملة، وإنما قد يكون ناتجاً عن تحسن أسهم أو قطاعات محددة ذات تأثير أكبر على المؤشرات.

بين الصعود والتراجع

امتدت حالة التباين إلى الأسهم، حيث ارتفعت أسعار 56 سهماً، بينما تراجعت أسعار 57 سهماً، في حين استقرت أسعار 16 سهماً. ويكشف هذا التوزيع عن تقارب واضح بين عدد الأسهم الراجعة والخاسرة، بما يؤكد أن جلسة أمس اتسمت بالتوازن النسبي ولم تشهد سيطرة مطلقة للاتجاه الصاعد أو الهابط. وتصدر سهم «ثريا» قائمة الأسهم المرتفعة، محققاً مكاسب بلغت 9.46%، فيما جاءت شركات «فنادق» و«وربة كابيتال» و«مدار» ضمن قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً. وفي الجهة المقابلة، تصدر سهم «الكوت» الأسهم المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 7.82%، تلاه كل من «خليج ت» و«أولى تكافل» و«المشتركة». وتبرز هذه الحركة الفارق الكبير بين أداء الأسهم الفردية خلال الجلسة، حيث سجلت بعض الأسهم مكاسب قوية، في

جاء سهم «بيتك» في مقدمة الأسهم من حيث قيمة التداول، بقيمة بلغت 11.73 مليون دينار. ويشير ذلك إلى أن النشاط لم يكن محصوراً في شريحة واحدة من الأسهم، بل توزع بين أسهم سجلت أحجام تداول كبيرة وأخرى استقطبت السيولة الأكبر.

7 قطاعات في المنطقة الخضراء

على مستوى القطاعات، اتسمت الجلسة أيضاً بالتباين، حيث ارتفعت مؤشرات 7 قطاعات، في مقابل تراجع 5 قطاعات، بينما استقر قطاع واحد دون تغيير. وتصدر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات المرتفعة بمكاسب بلغت 2.54%، وهو ما يجعله أبرز القطاعات الداعمة للأداء الإيجابي خلال الجلسة. وفي المقابل، جاء قطاع التأمين على رأس القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 2.36%، ليشكل أحد أبرز مصادر الضغط على مؤشرات السوق. ويعكس هذا التوزيع القطاعي أن الحركة الإيجابية لم تكن شاملة، وإنما جاءت نتيجة تحسن مجموعة من القطاعات في مواجهة ضغوط تعرضت لها قطاعات أخرى. وتبقى قراءة الأداء القطاعي مهمة في

أنهت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس على أداء متباين بين مؤشرات السوق الرئيسية، في انعكاس لحالة من التوازن بين القوى الشرائية والبيعية، مع اتجاه إيجابي واضح على مستوى مؤشر السوق الأول، واستقرار نسبي للمؤشر العام، مقابل تراجع مؤشري السوق الرئيسي والرئيسي 50.

ورغم هذا التباين، فإن الصورة العامة للجلسة لم تحمل اتجاهاً واحداً مسيطراً على حركة الأسهم، إذ توزعت المكاسب والخسائر بين القطاعات والأسهم، بالتزامن مع نشاط تداولي ملحوظ من حيث السيولة والكميات وعدد الصفقات. وأغلق مؤشر السوق الأول مرتفعاً بنسبة 0.10%، فيما سجل مؤشر السوق العام نمواً هامشياً بلغ 0.04%، بينما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.22%، وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.24% مقارنة بمستويات الإغلاق السابقة.

ويعكس هذا الأداء اختلافاً في حركة الأسهم القيادية مقارنة بأسهم السوق الرئيسي، إذ بدا أن الأسهم ذات الوزن الأكبر في مؤشر السوق الأول تمكنت من دعم المؤشر والحفاظ على اتجاهه الإيجابي، في الوقت الذي تعرضت فيه مجموعة من أسهم السوق الرئيسي لضغوط أدت إلى تراجع مؤشريه.

السيولة تحافظ على نشاطها

بلغت قيمة التداولات خلال الجلسة نحو 75.39 مليون دينار، من خلال تداول 281.29 مليون سهم، عبر تنفيذ 20.37 ألف صفقة.

وتكشف هذه الأرقام عن استمرار النشاط على مستوى التعاملات، خصوصاً مع وصول عدد الأسهم المتداولة إلى أكثر من 281 مليون سهم، بالتوازي مع تنفيذ أكثر من 20 ألف صفقة، ما يعكس مشاركة واسعة نسبياً في التداول وتوزع النشاط بين مجموعة كبيرة من الأسهم.

كما أن قيمة التداول التي تجاوزت 75 مليون دينار تعكس استمرار وجود سيولة قادرة على تحريك السوق، وإن كان اتجاه المؤشرات لا يزال متبايناً بين قطاع وآخر وبين الأسهم القيادية والأسهم المدرجة ضمن السوق الرئيسي.

ومن زاوية أخرى، فإن توزيع التداولات بين الكميات والقيمة يوضح اختلاف اهتمامات المستثمرين؛ إذ تصدر سهم «التخصيص» نشاط الكميات بتداول 39.38 مليون سهم، في حين

السهم يواصل لفت الأنظار بمكاسب قوية ونشاط تداولي لافت

«وربة كابيتال» يواصل الصعود بسيولة وتداولات نشطة

أنهى سهم شركة وربة كابيتال القابضة جلسة أمس على ارتفاع لافت بنسبة 4.33%، ليخلق عند مستوى 796 فلساً، مقارنة بسعر الأساس السابق البالغ 763 فلساً، محققاً مكاسب قدرها 33 فلساً للسهم. وشهد السهم خلال الجلسة حركة نشطة وتذبذباً إيجابياً، إذ تحرك ضمن نطاق سعري بلغ 49 فلساً، بعدما سجل أدنى مستوى عند 755 فلساً، في حين وصل إلى أعلى سعر عند 804 فلس.

وعكست حركة السهم اهتماماً تداولياً ملحوظاً، مع تداول 803,604 أسهم بقيمة إجمالية بلغت 632,800.824 دينار، من خلال تنفيذ 304 صفقات مستقلة.

وبلغ متوسط سعر التنفيذ نحو 787.45 فلس للسهم، بينما استقرت مستويات العرض والطلب عند إغلاق الجلسة في الساعة 13:14:30 عند 750 فلساً لأعلى سعر شراء و800 فلس لأقل سعر بيع. ويأتي الأداء القوي للسهم ضمن قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال جلسة أمس، بالتزامن مع نشاط واضح في السيولة وحجم التداول، ليكون «وربة كابيتال» أحد الأسهم التي جذبت اهتمام المتعاملين خلال الجلسة.

تحسن واضح

ويعكس ارتفاع السهم خلال الجلسة تحسناً واضحاً في الطلب، خصوصاً مع تمكنه من

الوصول إلى مستوى 804 فلس خلال التداولات، قبل أن يقلص جزءاً من مكاسبه ويغلق عند 796 فلساً، ما يبرز حجم التذبذب الذي شهده السهم خلال التعاملات. كما تظهر بيانات الجلسة أن التداولات على «وربة كابيتال» اتسمت بتوزيع نسبي للصفقات، إذ بلغ عدد العمليات المنفذة 304 صفقات، بالتزامن مع تداول أكثر من 803 آلاف سهم، وهو ما يؤكد استمرار النشاط على السهم خلال ساعات التداول. ويأتي الأداء القوي للسهم بالتزامن مع تصدر «وربة كابيتال» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة، إلى جانب «ثريا» و«فنادق» و«مدار»، في وقت شهدت فيه السوق بشكل عام انقساساً

مقارباً بين الأسهم الراجعة والخاسرة. وعلى مستوى الأسعار، تحرك السهم بفارق واضح بين أدنى وأعلى سعر خلال الجلسة، فيما جاء الإغلاق عند 796 فلساً، ليحافظ بذلك على مكاسب بلغت 33 فلساً مقارنة بسعر الأساس، ويعكس استمرار الزخم الشرائي على السهم خلال التداولات. وبالنظر إلى حجم السيولة المتداولة على السهم، والتي تجاوزت 632.8 ألف دينار، فإن «وربة كابيتال» سجل حضوراً بارزاً ضمن الأسهم النشطة في جلسة أمس، مدعوماً بارتفاع سعري لافت وتداولات اتسمت بالحيوية، ليكون من أبرز الأسهم التي تستحق المتابعة مع استمرار جلسات التداول المقبلة.



شح الإمدادات يدفع الأسعار لمستويات قياسية عالمياً

هل يدخل العالم عصر ندرة النحاس؟

بقلم: هادي قاسم – دكتور في الكيمياء الحيوية (ماليزيا)



اضطرابات المناجم
الكبرى تزيد مخاطر نقص
الإمدادات العالمية

3

تكديس النحاس في أميركا
يفاقم ضغوط المعروض
العالمي

1

مراكز البيانات وشبكات
الكهرباء تقود طفرة الطلب
التكنولوجي

4

الصين تعزز طلب
النحاس لمشاريع الذكاء
الاصطناعي والطاقة

2

الذكاء الاصطناعي إلى زيادة الضغوط على المعروض. وأثارت طفرة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي طلباً هائلاً وغير مسبوق على النحاس، ما دفع الأسعار إلى تجاوز مستويات قياسية تاريخية بلغت أكثر من 13 ألف دولار للطن، بسبب الحاجة الملحة إلى المعدن في البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات وشبكات الطاقة الحديثة، وسط عجز الإمدادات العالمية عن مواكبة هذا التوسع.

أسباب زيادة الطلب التكنولوجي:

- مراكز البيانات: تتطلب الخوادم وأنظمة التبريد وكابلات النقل كميات ضخمة من النحاس.
- الرقائق الإلكترونية: يُعد النحاس عنصراً أساسياً في تصنيع موصلات الطاقة والدوائر.
- شبكات الكهرباء: يحتاج التوسع السريع لتغذية البنى التحتية الذكية إلى شبكات نقل كهربائية كثيفة الاستخدام للنحاس.

كيف يمكن الحد من أزمة النحاس عالمياً؟

يمكن الحد من أزمة نقص النحاس العالمية عبر زيادة الاستثمار في قطاع التعدين، والتوسع في إعادة تدوير الخردة والمعادن، وتطوير تقنيات حديثة لرفع كفاءة استخراج والصهر، والبحث عن بدائل فعالة في صناعات الطاقة المتجددة.

حلول تقليل أزمة شح النحاس:

جانب الإمداد والتعدين

- ضخ استثمارات مالية جديدة لفتح مناجم واستكشاف رواسب إضافية من النحاس.
- تطوير عمليات الصهر لتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية من الخامات منخفضة الجودة.
- حل مشكلات توقف المناجم وتعطل خطوط الإمداد اللوجستية.

إعادة التدوير والابتكار

- التوسع في برامج إعادة تدوير مخلفات النحاس لسد فجوة العرض والطلب المستقبلية.
- ابتكار مواد بديلة أخف وذات كفاءة مقبولة لاستخدامها في بعض التطبيقات التكنولوجية.
- تحسين كفاءة استهلاك النحاس في قطاعات السيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي.

تصدير مركزات النحاس. ويُعد تعطل وانقطاع الإنتاج من أبرز أسباب أزمة النحاس العالمية، إذ تتسبب أعطال البنية التحتية والأحوال الجوية السيئة في تشيلي واضطرابات التعدين وصعوبة تأمين المواد الخام وخردة النحاس في تقليص المعروض العالمي، وسط قفزة في الأسعار مدفوعة بطلبات قطاعي الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة.

أسباب تعطل إنتاج النحاس:

- الأعطال والكوارث الطبيعية: أدى تضرر أبراج نقل الطاقة والعواصف في تشيلي إلى توقف مناجم كبرى لأسابيع، إضافة إلى تأثير الثلوج والأمطار في عمليات التعدين.
- نقص المواد الخام: تواجه المصاهر صعوبات في تأمين خردة النحاس ومركزات المناجم بسبب أعمال الصيانة واستنزاف الرواسب القديمة.
- تركيز الإنتاج: تهيمن ثلاث دول فقط، هي تشيلي والكونغو الديمقراطية وبيرو، على نحو نصف الإنتاج العالمي، ما يجعل السوق شديدة التأثر بأي تعطل محلي فيها.

4 - طفرة التكنولوجيا

أدى الطلب المتصاعد على النحاس لمشاريع الكهرباء والبنية التحتية ومراكز بيانات

مستودعات بورصة شنغهاي بسبب عمليات السحب المتواصلة. كما أدت المضاربات القوية وارتفاع العقود الآجلة في بورصة شنغهاي إلى تسجيل أسعار محلية قياسية للنحاس، قبل أن تتراجع الفائدة المفتوحة وتنخفض الأسعار بصورة حادة لاحقاً في شنغهاي ولندن، ما أثر سلباً في السوق.

أسباب أزمة النحاس في بورصة شنغهاي:

- ارتفاع مضاربي حاد: قفزات غير مستدامة مدفوعة بالكهنات في بورصة شنغهاي للعقود الآجلة.
- تراجع الفائدة المفتوحة: أدى انخفاض اهتمام المستثمرين بعد بلوغ الذروة إلى هبوط الأسعار بسرعة.
- تأثير تباطؤ الطلب: تراجع دور الصين الفعلي في دعم نمو الطلب العالمي مقارنة بما قبل جائحة كورونا.
- امتداد الأثر عالمياً: انتقلت موجة الهبوط من شنغهاي إلى بورصة لندن للمعادن.

3 - تعطل الإنتاج

واجهت دول رئيسية، مثل تشيلي واندونيسيا، مشكلات وتعطلات في الإنتاج، بالإضافة إلى حظر الكونغو

الجمركية: تسارعت الشركات والمستوردون في الولايات المتحدة إلى سحب وشحن كميات هائلة من النحاس نحو الأراضي الأميركية، خوفاً من إقرار رسوم جمركية صارمة على الواردات المعدنية في إطار السياسات الحمائية.

- السيطرة على سلاسل الإمداد ومراكز الصهر: تفرض الصين هيمنة واسعة على قطاع صهر وتكرير النحاس عالمياً، بينما تسعى واشنطن إلى تقليص هذا الاعتماد عبر سياسات صناعية وقائية، وحظر تصدير بعض النفايات والمعادن الحيوية المتبادلة، ما أحدث اضطرابات حادة في تدفقات التجارة الدولية للمعدن.

- الطلب المرتبط بالتقنية والذكاء الاصطناعي: يتزامن هذا الصراع التجاري مع سباق محموم بين البلدين للريادة في تقنيات الطاقة المستدامة ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي وشبكات الكهرباء الضخمة، وهي قطاعات تستهلك أضعاف ما تتطلبه الصناعات التقليدية من النحاس.

2 - تراجع المخزونات

انخفضت مخزونات بورصة لندن للمعادن بنحو 40 %، إلى مستويات قرب 241 ألف طن، ما فاقم أزمة شح المعروض العالمي وأسهم في ارتفاع أسعار النحاس فوق 14 ألف دولار للطن، إلى جانب تراجع المخزونات في

تشهد الأسواق العالمية أزمة حقيقية في إمدادات النحاس وشحاً متسارعاً، أدى إلى قفزات قياسية في الأسعار لتتجاوز حاجز 14 ألف دولار للطن، مدفوعة بتدفقات ضخمة لتكديس المعدن في أميركا تحسباً لفرض رسوم جمركية، وزيادة الطلب العالمي المرتبط بتقنيات الطاقة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب اضطرابات الإنتاج في المناجم الكبرى.

أسباب أزمة النحاس العالمية

1 - التنافس بين أميركا والصين

تسارعت شحنات النحاس نحو أميركا تحسباً لفرض رسوم جمركية، بينما تكثف الصين طلبها لدعم قطاع الذكاء الاصطناعي وشبكات الطاقة.

ويُعد التنافس الاستراتيجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين أحد الأسباب الرئيسية وراء أزمة شح النحاس وارتفاع أسعاره عالمياً إلى مستويات قياسية غير معتادة، متجاوزة 14 ألف دولار للطن، وذلك بسبب سحب البلدين كميات ضخمة من المعدن لتكوين مخزونات استراتيجية.

أسباب أزمة النحاس المرتبطة بالتنافس الأميركي - الصيني:

- سباق التخزين والتحوط ضد الرسوم



5 الاستثمار والتدوير والابتكار أدوات رئيسية لمواجهة أزمة النحاس

6 ثلاث دول تهيمن على نصف إنتاج النحاس العالمي

7 مخزونات بورصة لندن للمعادن تتراجع بنحو 40 %

ارتفاع الأرباح بنسبة 3.4 % وتوسع استثماري بالولايات المتحدة

«التجارية العقارية» تحقق 9.37 مليون دينار صافي أرباح

1 معرفي: النصف الأول شهد استقراراً في صافي الإيرادات التشغيلية

2 اتخذنا إجراءات استباقية لحماية حقوق المساهمين وتعزيز مركزنا



عبد الفتاح معرفي

قال عبد الفتاح محمد رفيع معرفي، رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية أن نتائج أعمال الشركة عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 قد أسفرت عن تحقيق صافي أرباح بلغت 9.3 مليون دينار، بزيادة مقدارها 3.4 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وتعليقاً على النتائج المالية للنصف الأول من العام 2026، أكد معرفي أنه على الرغم من الأوضاع السياسية الحالية وآثارها على الأوضاع الاقتصادية إلا أن النصف الأول شهد استقراراً في صافي الإيرادات التشغيلية ونمواً في نتائج أعمال الشركات الزميلة وانخفاضاً في أرباح تقييم بعض الاستثمارات مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

المؤشرات المالية

وفيما يخص المؤشرات المالية للنصف الأول من العام الحالي، فقد بلغ العائد على حقوق المساهمين 3.1 %، والعائد على إجمالي الأصول 1.8 %، والعائد على رأسمال الشركة 4.8 % بنمو قدره 1.6 %، 3.3 %، 0.44 % على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وأكد معرفي أن «التجارية»، وعلى الرغم من الظروف الجيوسياسية

3 استثمارنا بتكساس وتخرجنا بنجاح من مشروعنا المالي بميامي

العقارية واصلت خلال الربع الثاني من العام تنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية والبيئية والتعليمية، انطلاقاً من التزامها الراسخ بمسؤوليتها

المبادرات المجتمعية

وأضاف معرفي أن الشركة التجارية

«أمنية» لرعاية النسخة الرابعة من مسابقة «أمنية مدرستك»، الهادفة إلى نشر الوعي البيئي وتعزيز مفاهيم الاستدامة وإعادة التدوير بين طلبة المدارس، بما يسهم في ترسيخ السلوكيات البيئية الإيجابية لدى الأجيال الناشئة. كما رعت الشركة جائزة «أكثر منتج أو خدمة مستدامة» ضمن فئة الجامعات في برنامج «الشركة» الذي تنظمه جمعية إنجاز الكويت، تأكيداً على التزامها بدعم الشباب وتعزيز مفاهيم الاستدامة وريادة الأعمال. كما شاركت في تقديم جلسة تدريبية للطلبة حول مستقبل بيئات العمل والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى جانب المساهمة في تقييم المشاريع الطلابية، بما يسهم في تشجيع الابتكار وتمكين الكفاءات الوطنية الشابة.

حملة توعوية

وأطلقت الشركة التجارية العقارية حملة توعوية تحت شعار «استهلك واع... مستقبل مستدام»، بهدف نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، وتعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول، وذلك إنسجاماً مع جهود الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشملت الحملة رسائل توعوية عبر منصات التواصل الاجتماعي، والشاشات الرقمية في عقارات الشركة، إضافة إلى توعية الموظفين، بما يسهم في ترسيخ الممارسات المستدامة لدى مختلف فئات المجتمع.

نمو إجمالي الأصول بنسبة 20 %

3.11 مليون دينار أرباح العقارات المتحدة في النصف الأول

● المحيلان: نجحنا في تحقيق نمو متوازن في الإيرادات والأرباح رغم استمرار التحديات الجيوسياسية



سليمان المحيلان

أعلنت شركة العقارات المتحدة عن نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2026، محققة صافي ربح بلغ 3.11 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 4.43 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2025. كما بلغت ربحية السهم 2.27 فلس، مقارنة مع 3.4 فلس في النصف الأول من عام 2025. وأوضحت الشركة أن تراجع صافي الربح يعود بصورة رئيسية إلى انخفاض الأرباح المحققة من بعض الشركات الزميلة بسبب الانتهاء من تسليم الشقق السكنية في مشروع ضاحية حصّة، إضافة إلى تأثر أداء قطاع الضيافة، بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة وانعكاسها على حركة السفر ومعدلات إشغال الفنادق، وذلك رغم تحسن الربح التشغيلي ونمو الإيرادات في القطاعات الأخرى وتراجع صافي تكاليف التمويل. كما سجلت الشركة نمواً في إجمالي الأصول بلغ 20 % ليصل إلى 826.7 مليون دينار كويتي بنهاية النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع 687.6 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025. وارتفع مجمل الربح لـ 17 مليون دينار كويتي مقابل 16.5 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025.

من عام 2026، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة، مشاري سليمان المحيلان: «تعكس نتائجنا استمرار ثبات الأداء التشغيلي، حيث نجحنا في تحقيق نمو متوازن في الإيرادات والأرباح التشغيلية رغم استمرار التحديات الجيوسياسية الراهنة وتأثر بعض القطاعات الرئيسة بها». وأضاف المحيلان أن الشركة واصلت خلال النصف الأول تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، مع التركيز على رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز جودة الأصول، والانضباط في إدارة التكاليف والتمويل، بما يدعم مرونة الأعمال في مواجهة التغيرات الاقتصادية. واختتم المحيلان أن الشركة تتطلع إلى البناء على هذا الأداء خلال النصف الثاني من العام، عبر مواصلة تطوير محفظتها الاستثمارية واستثمار الفرص النوعية، بما يعزز العوائد ويحقق قيمة مستدامة للمساهمين.

ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 7 % إلى 24.8 مليون دينار

الصاحبة العقارية تحقق 8.2 مليون دينار عن النصف الأول من 2026

النفيسي: بزيادة الإيرادات بنسبة 7.3 % بدعم من تدفق الإيرادات من مشروع العاصمة



غازي النفيسي

أعلنت شركة الصاحبة العقارية عن تحقيق صافي ربح بمبلغ 8.2 مليون دينار كويتي بربحية سهم 13.6 فلس للسهم الواحد عن الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، وذلك بالمقارنة مع أرباح بمبلغ 2.6 مليون دينار كويتي وربحية سهم 4.3 فلس للسهم الواحد عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وقال غازي فهد النفيسي، رئيس مجلس إدارة شركة الصاحبة العقارية، أن البيانات المالية للشركة تبين ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات التشغيلية خلال تلك الفترة من العام 2026 لتبلغ 24.8 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع 23 مليون دينار كويتي للفترة المقابلة من العام الماضي بزيادة قدرها 7.3 % وذلك بدعم من تدفق الإيرادات من مشروع العاصمة، مشيراً كذلك إلى الارتفاع في صافي الأرباح التشغيلية بنسبة 10 % لتصل إلى 18.8 مليون دينار بالمقارنة مع 17 مليون دينار.

وبين غازي النفيسي أن موجودات الشركة قد سجلت نمواً قدره 3 % إلى 551.8 مليون دينار كويتي مقابل 535 مليون دينار كويتي، كما بلغت حقوق الملكية 180.4 مليون دينار مقارنة مع 179.7 مليون دينار كويتي وذلك عن الفترة المقابلة من العام الماضي، ثم أوضح غازي النفيسي، أن تلك الأرقام تؤكد على نجاح الشركة في تعزيز النمو المتواصل للمؤشرات الرئيسية

للأداء المالي. وأضاف النفيسي أن النتائج المالية لتلك الفترة تكشف ارتفاعاً ملحوظاً في الأرباح وذلك بدعم من صفقة بيع القسيمة رقم (2) من أراضي مشروع توسعة مجمع الصاحبة التجاري، وتحقيق ربح استثنائي بمبلغ 3.85 مليون دينار كويتي، حيث تأتي تلك الصفقة في إطار الخطة التي تنتهجها شركة الصاحبة العقارية لتطوير مشروع توسعة مجمع الصاحبة التجاري، من خلال شراكات مع أطراف ذات صلة للشركة وتفاهات مع تلك الأطراف بتنفيذ الخطة المقترحة للتطوير مع احتفاظ شركة الصاحبة العقارية بموقع المطور الرئيسي للمشروع.

ثم عرج النفيسي على تقرير الاستدامة الذي أصدرته شركة الصاحبة العقارية مؤخراً، والذي يأتي في إطار التزام الصاحبة بالمتطلبات الرقابية بإصدار تقرير يبرز أهم ممارسات وأعمال الاستدامة داخل الشركة، ويعزز الأثر البيئي والاجتماعي. ويستعرض التقرير أداء الشركة خلال عام في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، كما يبرز التقرير كيفية دمج تلك المعايير في عمليات الشركة اليومية مع إشراك جميع أصحاب المصلحة لتحقيق أفضل استجابة لتحديات الاستدامة واقتناص الفرص بما ينسجم مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035.

مجلس الإدارة يقر توزيع أرباح مرحلية استثنائية بواقع 17 فلساً عن فترة الستة أشهر

«زين» تقفز بأرباحها الصافية نصف السنوية 73% وتحقق 717 مليون دولار

1 نور الجاسم: المجموعة تواصل استثماراتها الاستراتيجية لتعظيم حقوق المساهمين

2 بدر الخرافي: زين تحقق أداءً استثنائياً بإيرادات قياسية هي الأعلى منذ أكثر من ١٥ عاماً



بدر الخرافي



نور الجاسم

سجلت مجموعة زين نمواً استثنائياً في أرباحها الصافية عن فترة الستة أشهر من السنة المالية الجارية 2026، إذ قفز صافي الربح بنسبة 73% ليصل إلى 220 مليون دينار (717 مليون دولار) مقارنة مع نفس الفترة من العام 2025، بربحية للسهم الواحد بلغت 51 فلساً.

وكشفت زين الشركة الرائدة في الابتكارات التكنولوجية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا أن مؤشراتها المالية لفترة الستة أشهر جاءت مدعومة بمستويات نمو قوية، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 5% لتصل إلى 1.14 مليار دينار وهي الأعلى منذ أكثر من 15 عاماً، مقارنة مع نفس الفترة من العام 2025.

وكشفت المجموعة أن الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات الـ EBITDA نمت بنسبة 6% لتصل إلى 378 مليون دينار، وبلغ هامش ربحية الـ EBITDA 33%.

الجدير بالذكر أن صافي الربح عن فترة النصف الأول من العام 2026 تضمن

تحقيق مكاسب بقيمة 411 مليون دولار من الاستثمارات الاستراتيجية التي نفذتها شركة Zain Ventures التي تدير وتقود المحفظة الاستثمارية للمجموعة.

وأفادت المجموعة أن إيرادات خدمات البيانات ارتفعت بنسبة 15% لتبلغ 1.5 مليار دولار، تمثل 40% من إجمالي الإيرادات المجمعة، ونمت قاعدة العملاء بنسبة 2% لتصل إلى 51.9 مليون عميل، مقارنة مع نفس الفترة من العام 2025.

واستناداً إلى النتائج المالية القياسية التي حققتها المجموعة خلال النصف الأول من العام، أقر مجلس إدارة مجموعة زين توزيع أرباح نقدية مرحلية استثنائية بواقع 17 فلساً للسهم الواحد، في خطوة تعكس قوة الأداء المالي وحرص المجموعة على مشاركة المساهمين ثمار النمو المحقق، على أن يبدأ توزيع الأرباح النقدية في 6 أكتوبر 2026.

وأظهرت النتائج المالية الفصلية لفترة الربع الثاني نمو الإيرادات المجمعة بنسبة 5% لتصل إلى 568 مليون دينار (1.85 مليار دولار)، وارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات الـ EBITDA بنسبة 5% لتصل إلى 196 مليون دينار (639 مليون دولار) بهامش EBITDA 35%. بينما قفزت الأرباح الصافية الفصلية بنسبة 90% لتبلغ 140 مليون دينار (457 مليون دولار)، بربحية للسهم الواحد بلغت 32 فلساً. (يتضمن صافي الربح لفترة الربع الثاني من العام 2026 مكاسب بقيمة 288 مليون دولار من الاستثمارات الاستراتيجية التي نفذتها شركة Zain Ventures).

والضرائب والاستهلاكات (EBITDA) بنسبة 3% لتصل إلى 233 مليون دولار، بهامش EBITDA بلغ 33%، وقفز صافي الربح بنسبة 60% ليصل إلى 54 مليون دولار (فيما ارتفع بنسبة 84% ليلبلغ 108 ملايين دولار خلال النصف الأول من العام 2026)، مدعوماً بارتفاع إيرادات صندوق الخدمة الشاملة (USF).

زين العراق

سجلت زين العراق إيرادات بقيمة 334 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2026، بارتفاع 7% (660 مليون دولار للنصف الأول من العام 2026، بنمو 10% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025)، مدعومة بالتنفيذ القوي لاستراتيجية الشركة، ومواصلة التوسع في نشر الشبكة بالمناطق الحيوية، إلى جانب المساهمة القوية من شركتي Horizon و NextGen، وذلك رغم استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي والتحديات المرتبطة ببيئة الاقتصاد الكلي.

زين الأردن

حققت زين الأردن أداءً قوياً عن فترة الربع الثاني، مع تسجيل نمو على المستويين المالي والتشغيلي، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 4% لتصل إلى 154 مليون دولار، فيما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات (EBITDA) بنسبة 5% لتصل إلى 60 مليون دولار، بهامش EBITDA بلغ 39%، وارتفع صافي الربح بنسبة 2% ليصل إلى 21 مليون دولار (فيما ارتفع بنسبة 1% ليلبلغ 40 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2026)، بينما نمت إيرادات البيانات بنسبة 11%، التي جاءت مدعومة بالتوسع المستمر لشبكة الجيل الخامس، وهي تمثل الآن 57% من إجمالي الإيرادات.

زين البحرين

حافظت زين البحرين على أداء مستقر خلال الربع الثاني من العام 2026، بلغت الإيرادات 52 مليون دولار، فيما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات (EBITDA) بنسبة 2%، لتصل إلى 15 مليون دولار، بهامش EBITDA بلغ 30%، وبلغ صافي الربح 3.7 ملايين دولار، بارتفاع 1.4% (فيما ارتفع بنسبة 1.2% ليلبلغ 6.8 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2026).

ومالي، تقدمت خلالها المجموعة بأفضل عرض وفقاً لمعايير المزايدة».

وأكد بقوله «تعكس هذه الخطوة ثقة زين بأفاق التعافي الاقتصادي والنمو المستقبلي في سوريا، كما ستعزز حضورها في منطقة الشرق العربي، ومع الاستعداد لإطلاق العلامة التجارية لـ زين في سوريا خلال الربع الأول من العام 2027، تتطلع المجموعة إلى الاستفادة من فرص التكامل الإقليمي وتعزيز الربط الرقمي وتقديم خدمات وحلول عابرة للحدود تستند إلى القدرات التقنية الواسعة التي تتمتع بها المجموعة».

الجدير بالذكر أن السوق السورية تتميز بقاعدة سكانية شابة، وطلب متنامي على خدمات الاتصالات والبيانات عالية الجودة، سواء على مستوى الأفراد أو قطاع الأعمال، في ظل التحسن التدريجي في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وتطرق الخرافي إلى الأداء المتنامي لحركات النمو الجديدة بالمجموعة (ZOI و ZainTECH وقطاع التكنولوجيا المالية)، التي أصبحت تمثل أحد أبرز ركائز استراتيجيتها طويلة الأجل، قائلاً «حققت هذه القطاعات تقدماً لافتاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت إيراداتها بنسبة 36% لتصل إلى 479 مليون دولار، لتسهم بنسبة 13% من إجمالي إيرادات المجموعة»، مبيناً أن هذا الأداء القوي يعكس نجاح زين في تنفيذ استراتيجيتها لبناء نموذج أعمال أكثر تنوعاً، وترسيخ مكانتها كمشغل رقمي متكامل.»

زين الكويت

حافظت زين الكويت على مرونة عملياتها خلال فترة الربع الثاني من العام 2026، حيث بلغت قاعدة عملائها 2.6 مليون عميل، بينما بلغت الإيرادات 294 مليون دولار، في حين ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات (EBITDA) بنسبة 2.4%، لتصل إلى 113 مليون دولار، محققة هامش EBITDA بنسبة 39%، وبلغ صافي الربح 36 ملايين دولار (116 مليون دولار للنصف الأول 2026).

زين السعودية

حققت زين السعودية أداءً قوياً خلال الربع الثاني من العام 2026، مع نمو قاعدة العملاء بنسبة 8% لتصل إلى 8.9 ملايين عميل، سجلت عمليات الشركة إيرادات بقيمة 707 مليون دولار، فيما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد

التصاعدي للإيرادات، إذ ارتفعت الإيرادات المجمعة بنسبة 5% لتصل إلى 1.14 مليار دينار، كما وصلت خدمات البيانات لعب دور رئيسي في تغذية الأداء المالي للمجموعة، حيث ارتفعت إيرادات هذا القطاع الحيوي بنسبة 15%، بفضل الطلب المتزايد على البيانات.

وأضاف «تواصل المجموعة جني ثمار استثماراتها طويلة الأجل في الشبكات والبنية التحتية الرقمية على مستوى الأسواق الرئيسية، حيث سجلت عمليات زين السعودية نمواً استثنائياً في صافي الأرباح بنسبة 84%، فيما حققت زين العراق نمواً بنسبة 7%، وفي الكويت مكنت الاستثمارات المتواصلة في شبكة الجيل الخامس المتقدم الشركة من الحفاظ على قاعدة عملائها وتعزيز نمو إيرادات البيانات وقطاع الأعمال رغم المنافسة القوية في السوق، كما حققت عمليات زين في الأردن والبحرين نتائج قوية، في حين تأثر الأداء المالي في السودان بخفض قيمة العملة بنسبة 40% رغم استمرار الأداء التشغيلي القوي بالعملة المحلية، ومواصلة خطط استعادة وتوسعة الشبكات».

وفي إطار مواصلة مجموعة زين تنفيذ استراتيجيتها التوسعية وتعزيز حضورها الإقليمي، أفاد الخرافي بقوله «مثل دخول المجموعة السوق السورية أحد أهم المحطات الاستراتيجية في مسيرتها خلال السنوات الأخيرة، حيث فازت زين برخصة تشغيل شبكة اتصالات متنقلة جديدة في الجمهورية العربية السورية لمدة 20 عاماً (+5 سنوات تمديد)، وذلك بعد عملية تنافسية خضعت لتقييم فني

ناصر الخرافي «تأتي هذه النتائج المالية في ظل بيئة إقليمية اتسمت بتحديات جيوسياسية استثنائية، انعكست آثارها على حركة الأعمال وسلاسل التوريد والأنشطة التجارية والاقتصادية، وهو ما استدعى من المؤسسات تعزيز قدراتها التشغيلية ورفع مستويات الجاهزية والمرونة».

وأوضح قائلاً «أصبحت البنية التحتية الرقمية اليوم أحد المقومات الأساسية لتنافسية الاقتصادات وقدرتها على استقطاب الاستثمارات وتحفيز النمو، وانطلاقاً من هذا الدور المحوري، تواصل زين الاستثمار في تطوير شبكاتها ومنصات التقنية، بما يعزز جاهزيتها لاغتنام الفرص المستقبلية وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية المتقدمة، وفي هذا الإطار، النفقات الرأسمالية للمجموعة خلال النصف الأول من العام 2026 بلغت 252 مليون دولار، تمثل 7% من الإيرادات».

وبين الخرافي أن هذه الاستثمارات تأتي في إطار رؤية أوسع لإعادة تشكيل نموذج أعمال المجموعة، مؤكداً أن زين قطعت مرحلة متقدمة في تنفيذ مسيرة التحول الرقمي، وهو ما بدأت ثماره تظهر بوضوح في الأداء المالي والتشغيلي، من خلال بناء محفظة أعمال أكثر تنوعاً وقدرته على مواكبة المتغيرات المتسارعة في الأسواق، بما يدعم استدامة النمو ويعزز مكانة زين كـ «تكتل تكنولوجي» إقليمي.

وأشار الخرافي إلى أن مسار التحول الذي تنفذه المجموعة بات يترجم إلى نتائج مالية ملموسة، حيث أثمر التنفيذ المضبوط للاستراتيجية عن تعزيز المسار

وعزت المجموعة نمو مؤشراتها المالية خلال فترة النصف الأول من العام 2026 إلى قوة الأداء التشغيلي، الذي جاء مدفوعاً بنمو إيرادات البيانات، والتوسع المستمر في خدمات الجيل الخامس، وزيادة قاعدة العملاء، إلى جانب النمو القوي في إيرادات قطاع الشركات والشاريع والأعمال، وتحقيق قطاعات النمو الجديدة مستويات نمو قوية، ونجاح جهودها المستمرة في رفع الكفاءة التشغيلية، وتعظيم العائد من استثماراتها الاستراتيجية.

وقالت رئيس مجلس الإدارة في مجموعة زين نور الجاسم «جاءت النتائج المالية مدفوعة بتنوع مسار العمليات والاستفادة من الفرص الاستثمارية في المنطقة، حيث نجحت المجموعة في تعزيز دورها كمحرك للتحول الرقمي ودايم للنمو الاقتصادي».

وأوضحت «يعمل مجلس الإدارة عن كثب مع الإدارة التنفيذية لتوظيف الفرص التي تتيحها التحولات الرقمية لإرساء ركائز النمو المستقبلي للمجموعة، ومواصلة الاستثمار في الفرص الاستراتيجية التي تدعم توسع أعمالها، وتعمل على تعظيم حقوق المساهمين».

وأضافت الجاسم «تسعى المجموعة إلى بناء منظومة رقمية متكاملة أكثر قدرة على مواكبة المستقبل، مستندة في ذلك إلى التزامها الراسخ بمبادئ الحوكمة، وتبني أفضل ممارسات الاستدامة، ومواصلة تطوير قدراتها المؤسسية، بما يعزز مكانتها الإقليمية».

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر



3

نمو الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات 6% لتصل إلى 1.23 مليار دولار

135 شركة تغلق مرتفعة والسيولة تسجل 5.29 مليار ريال

«تاسي» يكسب 28 نقطة بدعم المواد الأساسية

1

المواد الأساسية تقفز 2.02 %
بسيولة تقترب من 897 مليون

2

معادن ترتفع 5.36 % وتجذب
سيولة تتجاوز 319 مليون ريال

بسيولة بلغت 319.03 مليون ريال، بالتزامن مع ارتفاعه القوي بنسبة 5.36 %، ليجمع السهم بين المكاسب السعريّة والنشاط المرتفع من جانب المستثمرين.

واستحوذ السهمان معاً على سيولة قاربت 669 مليون ريال، ما يعكس تركّز جانب مهم من تعاملات المستثمرين في الأسهم القيادية والنشطة.

وتكتسب سيولة «معادن» أهمية إضافية في ضوء الأداء القوي لقطاع المواد الأساسية، إذ ساهم ارتفاع السهم مع النشاط الكبير عليه في تعزيز تأثير القطاع على المؤشر العام.

وفي المقابل، يعكس تصدر «الراجحي» قائمة السيولة رغم تراجع استثمار النشاط القوي على الأسهم المصرفية، حتى في ظل إغلاق قطاع البنوك منخفضاً بنسبة 0.39 %.

صدارة الكميات

ومن حيث أحجام التداول، تصدر سهم «أمريكانا» نشاط السوق بنحو 28.93 مليون سهم، ليكون الأكثر تداولاً من حيث عدد الأسهم خلال الجلسة.

وجاء سهم «مهارة» في المرتبة التالية بتداول نحو 24.62 مليون سهم، بالتزامن مع هبوطه القوي بنسبة 8.57 %، وهو ما يشير إلى نشاط بيعي واضح على السهم.

ويظهر الاختلاف بين قوائم السيولة والكميات تنوع توجهات المستثمرين، إذ تصدرت الأسهم القيادية مثل «الراجحي» و«معادن» التعاملات بالقيمة، بينما جاءت أسهم أخرى في مقدمة التداولات من حيث الحجم.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة في السوق نحو 276 مليون سهم، ما يعني أن «أمريكانا» وحدها استحوذت على أكثر من عُشر إجمالي الكميات خلال الجلسة، فيما شكلت تداولات «مهارة» حصة ملحوظة أيضاً.

قعم وقيعان

وشهدت الجلسة تسجيل مستويات سعريّة جديدة لعدد من الشركات، كان أبرزها سهم «إم أي إس»، الذي سجل قمة تاريخية جديدة وأعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً عند 293.4 ريال، بعدما ارتفع بنسبة 0.41 %.

وفي المقابل، سجلت أسهم «مياهنا» و«العربية» و«تسهيل» و«دربة» قيعاناً تاريخية جديدة خلال الجلسة، ما يعكس استمرار الضغوط على مجموعة من الشركات رغم ارتفاع المؤشر العام.

كما هبطت أسهم «شاكر» و«بوان» و«الغاز القابضة» إلى أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، لتقدم الجلسة صورة متباينة بين شركات تسجل مستويات قياسية وأخرى تتراجع إلى قيعان جديدة.



المواد الأساسية تحسم اتجاه جلسة الاثنين

وتعكس أرقام الجلسة حالة من التوازن النسبي، إذ ارتفعت أسهم 135 شركة مقابل انخفاض 127، فيما تحرك المؤشر في نطاق تجاوز 57 نقطة بين أعلى وأدنى مستوياته.

كما أظهرت التداولات استمرار تركّز السيولة في مجموعة من الأسهم الكبرى، مع تصدر «الراجحي» بنحو 349.73 مليون ريال و«معادن» بـ319.03 مليون ريال، بينما قادت «أمريكانا» نشاط الكميات بنحو 28.93 مليون سهم.

وتكشف حصيلة التعاملات أن قطاع المواد الأساسية كان العامل الأكثر تأثيراً في قدرة «تاسي» على إنهاء الجلسة مرتفعاً، بعدما صعد القطاع 2.02 % بسيولة قاربت 897 مليون ريال، بالتزامن مع مكاسب قوية لأسهم مثل «معادن» و«بترو راينغ».

وفي المقابل، شكل تراجع البنوك 0.39 % والخدمات التجارية والمهنية 2.95 % والإعلام والترفيه 2.47 % عوامل ضغط حدت من اتساع مكاسب السوق، ليكتفي المؤشر بإضافة 28.57 نقطة.

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية «تاسي» تعاملات الاثنين على ارتفاع، مستفيداً من الأداء القوي لقطاع المواد الأساسية وعدد من الأسهم المرتبطة بالتعدين والبتروكيماويات، وسط تفوق الأسهم الراجعة على الخسارة وتسجيل قيم التداول الإجمالية 5.29 مليار ريال.

وارتفع المؤشر العام بنسبة 0.26 %، بما يعادل 28.57 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,845.58 نقطة، مقارنة بافتتاح الجلسة عند 10,832.78 نقطة، فيما بلغت أحجام التداول نحو 276 مليون سهم.

وشهدت الجلسة تفوقاً محدوداً للأسهم المرتفعة، إذ أنهت 135 شركة التعاملات في المنطقة الخضراء، مقابل تراجع 127 شركة، فيما استقرت أسعار أسهم 8 شركات من دون تغيير، في مؤشر على توازن نسبي داخل السوق رغم نجاح «تاسي» في إنهاء الجلسة مرتفعاً.

نطاق التداول

وتحرك المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق بلغ 57.12 نقطة، بعدما سجل أعلى مستوى عند 10,866.51 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له 10,809.39 نقطة، قبل أن ينهي التعاملات عند 10,845.58 نقطة. ويكشف تحرك المؤشر فوق وتحت مستوى افتتاح الجلسة عن تباين اتجاهات المستثمرين خلال ساعات التداول، قبل أن تنتج قوى الشراء في دفع السوق إلى الإغلاق بالمنطقة الخضراء.

وجاءت المكاسب رغم الضغوط التي فرضتها بعض القطاعات الرئيسية، وفي مقدمتها البنوك، إلا أن الأداء القوي للمواد الأساسية وفر ثقلًا موازنًا، خصوصاً مع المكاسب التي سجلتها مجموعة من أسهم التعدين والبتروكيماويات.

كما أن تفوق عدد الشركات المرتفعة على المراجعة وفر دعماً لاتجاه السوق، وإن ظل الفارق محدوداً عند 8 شركات فقط، ما يعكس عدم وجود موجة صعود شاملة لجميع الأسهم.

ووصلت قيمة التعاملات إلى 5.29 مليار ريال، موزعة على نحو 276 مليون سهم، لتبقى حركة السيولة عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاهات الأسهم والقطاعات خلال الجلسة.

صدارة المواد

وأغلقت 11 من قطاعات السوق في المنطقة الخضراء، وجاء قطاع المواد الأساسية في مقدمتها بارتفاع قوي بلغ 2.02 %، وسط سيولة وصلت إلى 896.87 مليون ريال.

واستفاد القطاع من الأداء الإيجابي لأسهم التعدين والبتروكيماويات، التي سجل عدد منها ارتفاعات قوية، ما جعل المواد الأساسية المحرك الأبرز لمكاسب المؤشر العام خلال الجلسة.

وجاء قطاع التطبيقات وخدمات التقنية ضمن أبرز الراجحين، بعدما ارتفع بنسبة

ضغوط بيعية

وفي الاتجاه المقابل، شهدت السوق تراجعاً قوياً لعدد من الأسهم، إذ تصدر سهم «مهارة» قائمة الخاسرين بانخفاض بلغ 8.57 % ليغلق عند 4.8 ريال.

وجاء سهم «سماسكو» في المرتبة التالية بتراجع نسبته 7.40 %، فيما انخفض سهم «سابتكسو» بنسبة 4.33 % ليغلق عند 11.92 ريال، بالتزامن مع إعلان الشركة نتائجها المالية الأولية. وجاء تحرك «سابتكسو» أيضاً مع إعلان انخفاض خسائرها المتراكمة إلى 16.17 % من رأس المال، إلا أن ذلك لم يمنع السهم من إنهاء التعاملات في المنطقة الحمراء.

وتوضح التراجعات الكبيرة لبعض الأسهم سبب محدودية مكاسب السوق

بعدما قفز بنسبة 9.94 % ليغلق عند مستوى 10.18 ريال، مقترباً من تسجيل الحد الأعلى للمكاسب اليومية.

وبرز سهم «معادن» ضمن الأسهم القيادية الراجعة، بعدما ارتفع 5.36 % ليصل إلى 64.9 ريال، بالتزامن مع نشاط قوي في السيولة، وهو ما ساهم في دعم قطاع المواد الأساسية والمؤشر العام.

كما صعد سهم «بترو راينغ» بنسبة 5.34 % ليغلق عند 16.38 ريال، ليعزز مكاسب أسهم قطاع المواد الأساسية والبتروكيماويات.

وشملت قائمة الارتفاعات سهم «الحفر العربية»، الذي صعد بنسبة 4.96 % بالتزامن مع إعلان الشركة نتائجها المالية الأولية للنصف الأول من عام 2026، ما عزز نشاط المستثمرين على السهم.

1.57 %، بينما صعد قطاع المرافق العامة 1.16 %، لتساهم القطاعات الثلاثة في توفير دعم إضافي للسوق.

وفي المقابل، لم تشمل المكاسب جميع القطاعات، إذ تصدر قطاع الخدمات التجارية والمهنية قائمة الخاسرين بتراجع بلغ 2.95 %، تلاه قطاع الإعلام والترفيه بانخفاض نسبته 2.47%.

وكان لافتاً تراجع قطاع البنوك بنسبة 0.39 %، ليخالف الاتجاه الإيجابي للمؤشر وبعض القطاعات الرئيسية، وهو ما حد من حجم مكاسب «تاسي» نظراً إلى الوزن الكبير للقطاع المصرفي في السوق السعودية.

مكاسب الأسهم

وعلى مستوى الشركات، تصدر سهم «عناية» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/08/10	2026/08/09	الشركة	
8.57 (%)	4.80	5.25	مهارة	1
7.40 (%)	5.88	6.35	سماسكو	2
4.34 (%)	70.50	73.70	العربية	3
4.33 (%)	11.92	12.46	سابتكسو	4
3.97 (%)	11.85	12.34	ارتيكس	5
3.50 (%)	38.00	39.38	الدواء	6
3.47 (%)	29.48	30.54	كيماناول	7
3.20 (%)	39.88	41.20	الجوف	8
3.17 (%)	14.37	14.84	ريدان	9
3.10 (%)	13.75	14.19	متكاملة	10

اكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/08/10	2026/08/09	الشركة	
9.94 %	10.18	9.26	عناية	1
5.36 %	64.90	61.60	معادن	2
5.34 %	16.38	15.55	بترو راينغ	3
5.02 %	24.28	23.12	التقدمة	4
5.00 %	40.32	38.40	مرافق	5
4.96 %	86.70	82.60	الحفر العربية	6
4.84 %	7.58	7.23	أمانة للتأمين	7
4.07 %	13.31	12.79	للملكة	8
3.66 %	14.18	13.68	الخليج للتدريب	9
3.57 %	11.90	11.49	أنعام القابضة	10

التداولات تسجل 484 مليون درهم والمؤشر يغلق عند 5901 نقطة

سوق دبي يفقد 43 نقطة بأولى الجلسات

إعمار العقارية تتراجع 2.6 % بتداولات تقارب 18 مليون سهم

دريك آند سكل تتصدر التداولات بنحو 31 مليون سهم

ملحوظاً، إذ ارتفع بنسبة 0.9 % ليغلق عند 1.10 درهم، وسط تداولات تجاوزت 22 مليون سهم، ليأتي ضمن الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات. وتكشف التداولات المرتفعة على «دريك آند سكل» و«طلبات» عن تركيز جانب مهم من نشاط المستثمرين في الأسهم ذات الأسعار المنخفضة نسبياً، في وقت بلغت فيه القيمة الإجمالية لتداولات السوق نحو 484 مليون درهم. وبالمقارنة مع حركة الأسهم، يظهر أن انخفاض المؤشر لم يكن نتيجة موجة هبوط شاملة، إذ تمكنت 19 شركة من إنهاء الجلسة على ارتفاع، فيما تركزت الضغوط في مجموعة أكبر من الأسهم بلغ عددها 28 شركة.

الأسهم القيادية تضغط على المؤشر

وأنتهى سوق دبي المالي أولى جلسات الأسبوع تحت ضغط تراجع عدد من الأسهم، وفي مقدمتها «إعمار العقارية»، وهو ما طغى على المكاسب القوية التي سجلتها أسهم أخرى مثل «إمباور»، إلى جانب ارتفاع «سالك» و«طلبات هولدينغ» و«مصرف عجمان».

ويبرز التباين بين انخفاض المؤشر بنسبة 0.7 % وصعود عدد من الأسهم النشطة أهمية الأوزان النسبية للشركات في تحديد اتجاه السوق، إذ يمكن لتراجع سهم قيادي أن يحو تأثير ارتفاعات مجموعة من الأسهم الأقل وزناً.

كما تعكس قيمة التداول البالغة 484 مليون درهم استمرار النشاط في السوق رغم تراجع المؤشر، مع تسجيل أحجام مرتفعة على عدد من الأسهم، إذ قاربت تداولات «دريك آند سكل» وحدها 31 مليون سهم، فيما تجاوزت تداولات «طلبات» 22 مليون سهم.

وتتجه الأنظار في الجلسات المقبلة إلى قدرة المؤشر على استعادة مستوى 6 آلاف نقطة، مع مراقبة تحركات الأسهم القيادية وفي مقدمتها «إعمار العقارية»، إلى جانب استمرار الزخم على الأسهم التي سجلت أداءً إيجابياً.

وبذلك يبدأ سوق دبي أسبوعه على تراجع، لكن الأداء المتباين للأسهم يشير إلى استمرار الفرص الانتقائية داخل السوق، فيما ستظل حركة السيولة والأسهم القيادية العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاه المؤشر خلال الجلسات المقبلة.

في زيادة اهتمام المستثمرين به خلال تعاملات بداية الأسبوع. وتكشف مكاسب «إمباور» و«سالك» عن استمرار انتقائية المستثمرين داخل السوق، إذ نجحت بعض الأسهم في تسجيل ارتفاعات ملحوظة رغم تراجع المؤشر العام بنسبة 0.7 %.

نشاط التداول

وعلى مستوى الكميات، تصدر سهم «دريك آند سكل إنترناشيونال» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً خلال الجلسة، بعدما قاربت الكميات المنفذة عليه 31 مليون سهم.

ورغم النشاط الكبير على السهم، بقي سعره دون تغيير عند مستوى 0.240 درهم، ما يشير إلى توازن نسبي بين قوى البيع والشراء رغم ارتفاع حجم التعاملات.

كما شهد سهم «طلبات هولدينغ» نشاطاً

مكاسب خدمية

وبرزت أسهم شركات الخدمات بين الراححين خلال جلسة الاثنين، إذ ارتفع سهم «سالك» بنسبة 0.8 % إلى 5.30 درهم، وسط تداولات قاربت 5 ملايين سهم.

وسجل سهم «إمباور» أداءً أقوى، بعدما قفز 4 % ليغلق عند 1.56 درهم، مع تداولات تجاوزت 5 ملايين سهم، ليكون من أبرز الأسهم الصاعدة في السوق خلال الجلسة.

وجاء صعود «إمباور» في أعقاب إعلان الشركة ارتفاع عدد المباني التي تزودها بخدماتها إلى 1796 مبنى خلال النصف الأول من عام 2026، في مؤشر على استمرار توسع قاعدة عملياتها. كما تجاوز عدد المتعاملين مع الشركة 161 ألف متعامل من الأفراد والمؤسسات خلال الفترة نفسها، وهي أرقام وقرت دعماً للسهم وساهمت

درهم، وسط تداولات نشطة قاربت 18 مليون سهم.

ويكتسب تحرك «إعمار العقارية» أهمية بالنسبة إلى الاتجاه العام للسوق بالنظر إلى الوزن المؤثر للسهم، وهو ما ساهم في دفع المؤشر إلى فقدان 43 نقطة وإنهاء الجلسة دون مستوى 6 آلاف نقطة.

وجاء تراجع السهم في جلسة اتسمت بزيادة عدد الشركات الخاسرة، إذ أغلقت 28 شركة في المنطقة الحمراء مقابل 19 شركة فقط سجلت مكاسب، بينما لم تتغير أسعار 6 شركات.

وفي المقابل، سجل سهم «مصرف عجمان» أداءً إيجابياً، إذ ارتفع 0.7 % ليغلق عند 1.38 درهم، مع تداولات تجاوزت 13 مليون سهم، ليكون من بين الأسهم التي ساهمت في الحد من الضغوط البيعية التي تعرض لها السوق.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/07	2026/08/10	التغير
1 دبي التجاري	9.82	9.42	(4.07%)
2 بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	1.05	1.01	(3.81%)
3 أملاك	1.24	1.20	(3.23%)
4 إعمار	11.50	11.20	(2.61%)
5 تعليم القابضة	3.32	3.24	(2.41%)
6 أمان	0.39	0.38	(1.80%)
7 العربية للطيران	5.24	5.15	(1.72%)
8 الإتحاد العقارية	0.59	0.58	(1.70%)
9 أمانات القابضة	1.43	1.41	(1.40%)
10 باركن	5.42	5.35	(1.29%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/07	2026/08/10	التغير
1 للشرق	260.10	273.00	4.96%
2 إمباور	1.50	1.56	4.00%
3 الفردوس القابضة	0.27	0.28	2.19%
4 الإمارات ريم للاستثمار	1.84	1.88	2.17%
5 شعاع كابيتال	0.20	0.20	2.05%
6 اكتتاب	0.40	0.41	1.76%
7 بنك جي إف إتش	1.99	2.01	1.01%
8 طلبات	1.09	1.10	0.92%
9 مساكن دبي ريت	1.27	1.28	0.79%
10 سالك	5.26	5.30	0.76%

لشراء وإعادة تأجير 4 طائرات

دبي لصناعات الطيران توقع اتفاقية مع الخطوط السعودية



أعلنت شركة دبي لصناعات الطيران، توقيع اتفاقية مع الخطوط السعودية لشراء 4 طائرات جديدة من طراز بوينغ 777F، ودخولها في عقود إيجار طويلة الأجل لتلك الطائرات، والتي من المقرر تسليمها خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2026 إلى مايو 2027.

وأوضحت دبي لصناعات الطيران في بيان أمس الاثنين، أن هذه الطائرات ستُسهم في دعم عمليات الشحن المتنامية لديها وتعزيز قدرتها على خدمة الأسواق الرئيسية عبر شبكتها العالمية.

وتعد بوينغ F777 طائرة شحن عريضة البدن وطويلة المدى، صُممت لتوفير قدرة استيعابية عالية للحمولة وكفاءة تشغيلية وموثوقية. وتدعم الطائرة نقل مجموعة واسعة من الشحنات عبر الأسواق العالمية، وتستخدمها كبرى شركات الشحن الجوي حول العالم على نطاق واسع.

وتمتلك دبي لصناعات الطيران وتدير وتلتزم بامتلاك ما يفوق 1000 طائرة، من ضمنها أكثر من 250 طائرة من طراز بوينغ، مع خطط مواصلة توسيع أسطولها لتلبية الطلب المتنامي في السوق.

وكانت شركة دبي لصناعات الطيران ، قد أعلنت نهاية يوليو 2026، استكمال صفقة الاستحواذ على كامل رأس المال المصدر لشركة ماكواري إيرفاينانس وشركاتها التابعة الموحدة، بقيمة إجمالية 9 مليارات دولار شاملة أثر التغيرات التي طرأت على أسطول ماكواري إيرفاينانس بين تاريخ الإعلان عن الصفقة وتاريخ إتمامها.

38 سهماً ترتفع و41 تتراجع بنهاية تعاملات السوق

سيولة أبوظبي تتجاوز مليار درهم رغم التراجع

أدنوك للغاز تجذب تداولات ضخمة بنحو 108 ملايين سهم



فينكس كروب تتألق بقفزة 12.3 % في جلسة أبوظبي



خسائر المؤشر خلال الجلسة. وكانت المكاسب الأقوى من نصيب «فينكس كروب»، فيما برز «أمريكانا للمطاعم» و«إشراق للاستثمار» ضمن الأسهم الصاعدة، في حين سجل «عنان للاستثمار» نشاطاً قوياً رغم استقرار سعره. لكن «أدنوك للغاز» استحوذ على الصدارة من حيث الكميات بتداولات قاربت 108 ملايين سهم، بالتزامن مع ارتفاعه 0.6 %، ليكون أحد أبرز محركات النشاط في السوق. وبذلك، أغلق سوق أبوظبي على خسائر محدودة لا تتجاوز 10 نقاط، فيما تشير التداولات البالغة 1.11 مليار درهم والتحركات القوية لبعض الأسهم إلى استمرار النشاط الانتقائي، مع بقاء السيولة واتجاه الأسهم القيادية عاملين رئيسيين في تحديد مسار المؤشر خلال الجلسات المقبلة.

ثلاثة أضعاف تداولات «إشراق للاستثمار» البالغة نحو 33 مليون سهم. وتزامن هذا النشاط مع بلوغ إجمالي قيمة التداولات في سوق أبوظبي نحو 1.11 مليار درهم، ما يشير إلى استمرار مستويات مرتفعة نسبياً من السيولة رغم التحرك المحدود للمؤشر العام.

السيولة تتجاوز مليار درهم

وتعكس جلسة سوق أبوظبي حالة من التباين بين اتجاه المؤشر وأداء مجموعة من الأسهم النشطة، إذ أنهى المؤشر التعاملات منخفضاً 0.1 % عند 10085 نقطة، بينما حققت بعض الشركات ارتفاعات قوية وصلت إلى 12.3 %. كما جاءت حركة الأسهم متوازنة نسبياً، مع ارتفاع 38 شركة مقابل انخفاض 41 واستقرار 16 شركة، وهو ما يفسر جانباً من محدودية

مكاسب قوية

وسجل سهم «إشراق للاستثمار» أداءً إيجابياً أيضاً، إذ ارتفع بنسبة 3.5 % ليغلق عند 0.530 درهم، مع تداولات نشطة قاربت 33 مليون سهم، ما وضعه ضمن الأسهم الأكثر جذباً للمستثمرين من حيث الكميات. كما ارتفع سهم «أمريكانا للمطاعم» بنسبة 3.1 % إلى 2.30 درهم، وسط تداولات تجاوزت 20 مليون سهم، ليضيف مزيداً من الدعم إلى قائمة الأسهم الراحبة. وتبرز المكاسب التي حققتها الأسهم الثلاثة حالة من الانتقائية في السوق، إذ نجحت في تسجيل ارتفاعات قوية رغم تراجع المؤشر العام، ما يعكس اختلاف اتجاهات المستثمرين وفق أداء كل شركة وتوقعاتها. وفي المقابل، بقي سهم «عنان للاستثمار» مستقرًا عند مستوى 1.21 درهم من دون تغيير، لكنه شهد نشاطاً قوياً من حيث أحجام التداول، التي تجاوزت 44 مليون سهم. ويشير النشاط المرتفع على السهم رغم ثبات سعره إلى وجود توازن بين عمليات الشراء والبيع، ما أبقاه عند مستوى إغلاقه السابق على الرغم من الكميات الكبيرة المتداولة.

صدارة أدنوك

وكان النشاط الأبرز خلال الجلسة من نصيب سهم «أدنوك للغاز»، الذي تصدر الأسهم من حيث أحجام التداول بفارق كبير، بعدما قاربت الكميات المتداولة عليه 108 ملايين سهم. وارتفع السهم بنسبة 0.6 % ليغلق عند مستوى 3.42 درهم، ليجمع بذلك بين ارتفاع السعر والسيولة القوية من جانب المستثمرين. وتكتسب حركة «أدنوك للغاز» أهمية للسوق بالنظر إلى حجم الشركة ووزنها، كما أن تداول نحو 108 ملايين سهم يعكس تركيز جانب مهم من نشاط جلسة الاثنين على السهم. وبالمقارنة مع بقية الأسهم النشطة، تجاوزت تداولات «أدنوك للغاز» أكثر من ضعفي الكميات المسجلة على «عنان للاستثمار»، الذي تجاوزت تداولاته 44 مليون سهم، وأكثر من

مكاسب خلال الجلسة، مقابل تراجع أسعار أسهم 41 شركة، فيما حافظت 16 شركة على مستويات إغلاقها السابقة من دون تغيير. وتكشف هذه الأرقام عن حالة من التوازن النسبي داخل السوق رغم إغلاق المؤشر في المنطقة الحمراء، إذ لم يتجاوز الفارق بين عدد الشركات الراحبة والخاسرة 3 شركات فقط. كما أن الانخفاض المحدود للمؤشر بنسبة 0.1 % يشير إلى أن الضغوط التي تعرضت لها بعض الأسهم لم تتحول إلى موجة بيع واسعة، خصوصاً مع تسجيل عدد من الشركات مكاسب قوية تجاوزت في بعض الحالات 10 %. وفي مقدمة الأسهم المرتفعة جاء سهم «فينكس كروب»، الذي قفز بنسبة 12.3 % ليغلق عند 0.547 درهم، وسط تداولات قاربت 21 مليون سهم، ليكون أحد أبرز الأسهم تحركاً خلال الجلسة.

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الجلسة على تراجع هامشي، وسط تداولات تجاوزت قيمتها حاجز المليار درهم، فيما شهدت مجموعة من الأسهم تحركات قوية، في مقدمتها «فينكس كروب» و«إشراق للاستثمار» و«أمريكانا للمطاعم»، بينما تصدر «أدنوك للغاز» السوق من حيث أحجام التداول بفارق كبير.

وانخفض مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 0.1 %، فاقداً نحو 10 نقاط من رصيده، ليغلق عند مستوى 10085 نقطة، فيما بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 1.11 مليار درهم، في جلسة شهدت نشاطاً على 95 شركة.

أداء متباين

وتوزع أداء الأسهم بصورة متقاربة بين الارتفاع والانخفاض، إذ سجلت 38 شركة

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/07	2026/08/10	التغير
1 أسمنت الخليج	1.21	1.15	(4.96%)
2 سوداتل	0.59	0.57	(4.05%)
3 بنك جي اف اتش ش.م.ب	2.06	2.00	(2.91%)
4 ألفا داتا	1.43	1.39	(2.80%)
5 الخليج الاستثمارية	4.39	4.28	(2.51%)
6 إن إم دي سي جروب	23.16	22.60	(2.42%)
7 الصير مارين	1.91	1.87	(2.09%)
8 ريسونس بلس القابضة	1.96	1.92	(2.04%)
9 أبوظبي الوطنية للتأمين	7.06	6.94	(1.70%)
10 سراميك رأس الخيمة	2.48	2.44	(1.61%)

المؤشر يلامس 1956 نقطة بدعم قطاع المواد الأساسية

«ألبا» تقود بورصة البحرين للمنطقة الخضراء

السيولة تبلغ 190.3 ألف دينار موزعة على ٥١ صفقة



تداولات السوق تسجل 794.25 ألف سهم خلال الجلسة



اللون الأخضر بدعم مباشر من سهم «ألبا»، الذي ارتفع 0.55 % وكان السهم الوحيد الصاعد. وفي الوقت نفسه، بقيت مستويات السيولة عند 190.3 ألف دينار، فيما لم تتجاوز أحجام التداول 794.25 ألف سهم موزعة على 51 صفقة، وهو ما يعكس حالة من الهدوء في تعاملات المستثمرين. وتصدر «بنك السلام» نشاط السوق بتداول 302.79 ألف سهم، فيما جاء «البحرين للسينما» ثانياً بنحو 200 ألف سهم، ليستحوذ السهمان معاً على ما يزيد على 63% من إجمالي الكميات المتداولة. وتشير حصيلة التعاملات إلى أن مكاسب المؤشر لم تكن نتيجة صعود واسع للأسهم، وإنما جاءت بدعم مركز من قطاع المواد الأساسية و«ألبا» تحديداً، بينما ظلت حركة التداول محدودة.

وبذلك، أغلقت بورصة البحرين عند مستوى 1956 نقطة بارتفاع هامشي بلغ 0.06 %، فيما سيظل اتساع قاعدة الأسهم النشطة وزيادة مستويات السيولة عاملين مهمين لتحديد قدرة السوق على تحويل المكاسب المحدودة إلى اتجاه صاعد أكثر قوة خلال الجلسات المقبلة.

بسعر بلغ 0.207 دينار للسهم. واستحوذ السهم بذلك على أكثر من ثلث إجمالي الكميات المتداولة في السوق، البالغة 794.25 ألف سهم، ما جعله المحرك الأبرز لنشاط التداول خلال الجلسة من حيث الحجم. وجاء سهم «البحرين للسينما» في المرتبة التالية بتداول 200 ألف سهم، عند سعر 0.2 دينار للسهم، ليشكل مع «بنك السلام» جزءاً كبيراً من إجمالي نشاط السوق. وبلغ مجموع التداولات على السهمين نحو 502.79 ألف سهم، أي ما يعادل أكثر من 63 % من إجمالي الكميات المسجلة في بورصة البحرين خلال الجلسة. ويكشف هذا التركيز أن النشاط لم يكن موزعاً بصورة واسعة على الأسهم، وإنما استحوذت مجموعة محدودة من الشركات على الحصة الأكبر من التداولات.

المؤشر يرتفع رغم هدوء التداولات

وأُنْهت بورصة البحرين الجلسة بمكاسب محدودة، لكنها حافظت على

يعكس هدوء النشاط داخل السوق مقارنة بالجلسات التي تشهد دخول سيولة أكبر واتساع نطاق التعاملات على الأسهم. ويشير متوسط قيمة التداولات إلى أن الجلسة اتسمت بصفقات محدودة الحجم، بينما تركز جزء كبير من الكميات المتداولة على عدد قليل من الأسهم. ورغم محدودية السيولة، نجح المؤشر في الحفاظ على اتجاه إيجابي حتى الإغلاق، مستفيداً بصورة أساسية من أداء قطاع المواد الأساسية وارتفاع سهم «ألبا». وتبرز هذه المعطيات اختلاف طبيعة جلسة البحرين عن الأسواق التي تعتمد فيها حركة المؤشر على تداولات مرتفعة أو تحركات واسعة لعدد كبير من الأسهم، إذ جاء الصعود هنا محدوداً ومتركزاً بصورة واضحة.

صدارة السلام

وتصدر سهم «بنك السلام» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث أحجام التداول، بعدما شهد تداول 302.79 ألف سهم،

داخل المنطقة الخضراء حتى نهاية الجلسة، رغم محدودية التحركات السعرية وغياب الارتفاعات الواسعة بين الأسهم المتداولة. ويكتسب تحرك سهم الشركة أهمية بالنسبة إلى أداء السوق بسبب وزنه وتأثيره في المؤشر، ما سمح لبورصة البحرين بتحقيق مكاسب محدودة بلغت 0.06 % والوصول إلى مستوى 1956 نقطة. ويكشف الأداء في الوقت نفسه عن اعتماد حركة المؤشر خلال الجلسة على سهم واحد بصورة رئيسية، وهو ما يفسر محدودية نسبة الصعود رغم إنهاء السوق تعاملاتها على ارتفاع.

نشاط محدود

وعلى صعيد التعاملات، بلغ إجمالي حجم الأسهم المتداولة نحو 794.25 ألف سهم، في حين سجلت قيمة التداول 190.3 ألف دينار فقط.

وتوزعت التداولات على 51 صفقة، ما

أنهت بورصة البحرين تعاملات الاثنين على ارتفاع هامشي، بدعم من قطاع المواد الأساسية، في جلسة اتسمت بمحدودية السيولة والتداولات، بينما لعب سهم الأنبيوم البحرين «ألبا» الدور الرئيسي في دفع المؤشر العام إلى المنطقة الخضراء. وارتفع المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 0.06 % ليغلق عند مستوى 1956 نقطة، وسط تداولات بلغ حجمها 794.25 ألف سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 190.3 ألف دينار، موزعة على 51 صفقة خلال الجلسة.

دعم الأنبيوم

وجاء الدعم الرئيسي للمؤشر من قطاع المواد الأساسية، بالتزامن مع ارتفاع سهم الأنبيوم البحرين «ألبا» بنسبة 0.55 %، ليكون السهم الوحيد الذي سجل ارتفاعاً خلال التعاملات. وساهم أداء «ألبا» في إبقاء المؤشر العام

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/09	2026/08/10	التغير
1 بيتك	2.530	2.520	(0.40%)
2 البحرين الوطني	0.524	0.523	(0.19%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/09	2026/08/10	التغير
1 ألبا	0.915	0.920	0.55%

السيولة الإجمالية تقترب من 800 مليون ريال قطري

بورصة قطر تتراجع هامشياً بضغط 5 قطاعات

أحجام التداول تقفز إلى 274.54 مليون سهم بالجلسة

المؤشر العام يفقد 2.67 نقطة ويغلق عند 10097.44 نقطة

مليون ريال إلى 379.72 مليون ريال، فيما تجاوزت السيولة الإجمالية 798 مليون ريال بعد احتساب الصفقات الخاصة، ما يعكس نشاطاً قوياً لم ينعكس بصورة مماثلة على اتجاه المؤشر. وتشير حصيلة الجلسة إلى أن الضغوط البيعية تركزت في عدد من القطاعات والأسهم، وفي مقدمتها الصناعات، بينما نجحت مكاسب النقل والبنوك وبعض الأسهم في الحد من الخسائر. وبذلك أنهت بورصة قطر تعاملات الاثنين على انخفاض محدود، لكن مع مؤشرات قوية على نشاط التداول، سواء من حيث السيولة أو الكميات والصفقات، ما يجعل اتجاه السيولة وتحركات الأسهم القيادية والقطاعات الرئيسية عوامل حاسمة في تحديد قدرة المؤشر على استعادة مساره الصاعد خلال الجلسات المقبلة.

وعلى صعيد نشاط الأسهم، تصدر سهم «بلدنا» قائمة الشركات الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه نحو 50.55 مليون سهم، مستحوذاً على حصة مهمة من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الجلسة. وفي المقابل، تصدر سهم «استثمار القابضة» نشاط السيولة بقيمة بلغت 77.22 مليون ريال، ليكون الأكثر جذباً للأموال خلال تعاملات الاثنين. وتبرز أرقام التداول مفارقة واضحة بين حركة المؤشر ومستويات النشاط، ففي الوقت الذي انخفض فيه المؤشر العام بنسبة هامشية بلغت 0.03%، شهدت أحجام التداول زيادة كبيرة من 146.79 مليون سهم إلى 274.54 مليون سهم. كما ارتفعت السيولة الاعتيادية من 304.94

سيولة مرتفعة وعلى مستوى التداولات، شهدت الجلسة ارتفاعاً واضحاً في السيولة لتصل إلى 379.72 مليون ريال، مقابل 304.94 مليون ريال خلال تعاملات الأحد، بزيادة تقترب من 75 مليون ريال. وتزامن ارتفاع السيولة مع قفزة قوية في أحجام التداول، التي بلغت 274.54 مليون سهم، مقارنة بنحو 146.79 مليون سهم في الجلسة السابقة، أي بزيادة تجاوزت 127 مليون سهم. كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة إلى 20.91 ألف صفقة، مقابل 19.41 ألف صفقة الأحد، ما يعكس زيادة نشاط المستثمرين رغم التحرك المحدود للمؤشر العام. وباحتساب الصفقات الخاصة، بلغت السيولة الإجمالية لبورصة قطر نحو 798.7 مليون ريال، إذ شهدت السوق تنفيذ 19 صفقة خاصة بقيمة تداول إجمالية بلغت نحو 418.58 مليون ريال، لتشكل هذه العمليات أكثر من نصف إجمالي السيولة المسجلة خلال الجلسة.

نسبته 0.67%، ما شكل ضغطاً رئيسياً على المؤشر العام خلال الجلسة. وفي المقابل، نجح قطاعا النقل والبنوك والخدمات المالية في تسجيل مكاسب، إذ ارتفع الأول بنسبة 0.67%، فيما حقق قطاع البنوك والخدمات المالية زيادة محدودة بلغت 0.06%، ما ساهم في تقليص جانب من خسائر المؤشر. ويعكس التفاوت في أداء القطاعات حالة من الانتقائية في تعاملات المستثمرين، إذ لم تتعرض السوق لموجة بيع واسعة، رغم إنهاء المؤشر الجلسة في المنطقة الحمراء. كما تشير الخسارة المحدودة البالغة 2.67 نقطة فقط إلى حالة من التوازن النسبي بين الضغوط التي فرضها تراجع قطاعات السوق الرئيسية والدعم القادم من الأسهم والقطاعات الراحبة.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين على تراجع هامشي، متأثرة بانخفاض 5 قطاعات في مقدمتها الصناعات، وسط ارتفاع ملحوظ في مستويات السيولة وأحجام التداول مقارنة بالجلسة السابقة، فيما شهدت السوق تنفيذ صفقات خاصة رفعت إجمالي السيولة إلى نحو 798.7 مليون ريال. وانخفض المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 0.03% ليغلق عند مستوى 10097.44 نقطة، فاقداً 2.67 نقطة مقارنة بإغلاق الأحد، ليعكس أداءً شبه مستقر للسوق رغم تفوق عدد الأسهم المتراجعة على نظيرتها المرتفعة.

ضغوط قطاعية وجاء الأداء الهامشي للمؤشر في ظل تراجع 5 قطاعات، تصدرها قطاع الصناعات بانخفاض

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/09	2026/08/10	التغير
1 العامة	2.789	2.600	6.78%
2 دلالة	1.710	1.605	6.14%
3 تكنو كيو	2.217	2.102	5.19%
4 الخليج الدولية	1.878	1.817	3.25%
5 قامكو	1.459	1.416	2.95%
6 التحويلية	2.209	2.146	2.85%
7 نبراس للطاقة	14.210	13.930	1.97%
8 بلدنا	1.316	1.292	1.82%
9 مسجعيد	1.108	1.090	1.62%
10 مخازن	2.509	2.482	1.08%

القيمة السوقية تقترب من 38 مليار ريال عُماني

بورصة مسقط تربح 36 نقطة.. والسيولة تقفز

والبيع لغير العُمانيين، إلا أن تسجيل صافي شراء يظل عاملاً إيجابياً، خصوصاً مع تزامنه مع ارتفاع المؤشر والسيولة والقيمة السوقية.

مسقط تجمع مكاسب المؤشر والسيولة

وتقدم جلسة بورصة مسقط صورة إيجابية نسبياً من حيث المؤشرات الرئيسية، بعدما نجح «مسقط 30» في الصعود 36.1 نقطة إلى 7431.63 نقطة، بالتزامن مع نمو ملحوظ في قيمة التداول. وكانت قفزة السيولة بنسبة 14.4 % من أبرز ملامح التعاملات، بعدما تجاوزت قيمتها 53 مليون ريال عُماني، مقارنة بنحو 46.39 مليون ريال في الجلسة السابقة. كما اقتربت القيمة السوقية من حاجز 38 مليار ريال، مسجلة نحو 37.99 مليار ريال بعد ارتفاعها 0.199 %، ما يعكس تأثير المكاسب التي حققتها الأسهم على القيمة الإجمالية للسوق.

أن الصعود جاء في بيئة شهدت نشاطاً أكبر للمستثمرين.

تدفقات أجنبية

وسجلت تعاملات المستثمرين غير العُمانيين اتجاهاً إيجابياً محدوداً، إذ بلغت قيمة مشترياتهم في البورصة 4 ملايين و870 ألف ريال عُماني، بما يمثل 9.18 % من إجمالي التعاملات. وفي المقابل، بلغت قيمة مبيعات غير العُمانيين 4 ملايين و783 ألف ريال، مشكلة نحو 9.02 %، ليظل الفارق بين عمليات الشراء والبيع في صالح المشتريات. ونتيجة لذلك، سجل صافي الاستثمار غير العُماني تدفقاً موجباً بقيمة 86 ألف ريال، بما يعادل 0.16 %، في مؤشر على تفوق المشتريات الأجنبية بصورة محدودة خلال الجلسة. وتكشف الأرقام تقارباً كبيراً بين عمليات الشراء

53 مليوناً و51 ألفاً و752 ريالاً عُمانياً، مقابل 46 مليوناً و385 ألفاً و472 ريالاً في الجلسة السابقة. وبذلك ارتفعت التداولات بنسبة 14.4 %، بما يعني زيادة قيمتها بأكثر من 6.6 ملايين ريال عُماني خلال جلسة واحدة، وهو ما شكل أحد أبرز المؤشرات الإيجابية في أداء السوق. وتزامن ارتفاع السيولة مع مكاسب المؤشر، ليقدم صورة أكثر إيجابية عن نشاط الجلسة، إذ لم يقتصر التحسن على الأسعار وإنما امتد إلى الأموال المتداولة داخل السوق. وتعد زيادة السيولة عاملاً مهماً في دعم استمرارية النشاط، خصوصاً عندما تتزامن مع صعود المؤشر والقيمة السوقية، لأنها تعكس مشاركة أكبر في التعاملات مقارنة بالجلسة السابقة.

كما أن وصول قيمة التداول إلى أكثر من 53 مليون ريال يوفر للسوق زخماً إضافياً، فيما تستغل استدامة هذه المستويات خلال الجلسات المقبلة عاملاً مهماً في تحديد اتجاه المؤشر.

قيمة سوقية

وامتدت مكاسب الجلسة إلى القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة مسقط، التي ارتفعت بنسبة 0.199 % مقارنة بآخر يوم تداول. وبحسب التقرير الصادر عن البورصة، بلغت القيمة السوقية الإجمالية نحو 37.99 مليار ريال عُماني، لتصبح على مسافة محدودة للغاية من حاجز 38 مليار ريال. ويعكس ارتفاع القيمة السوقية الأثر المباشر لتحسن أسعار الأسهم خلال الجلسة، كما يمنح السوق مؤشراً إضافياً على الاتجاه الإيجابي بالتزامن مع مكاسب «مسقط 30». وبذلك اجتمعت ثلاثة مؤشرات إيجابية خلال التعاملات، تمثلت في ارتفاع المؤشر 0.49 %، وزيادة قيمة التداول 14.4 %، وصعود القيمة السوقية 0.199 %. ويجعل هذا التزامن أداء الجلسة مختلفاً عن الحالات التي يرتفع فيها المؤشر وسط تراجع السيولة، إذ يشير نمو التداولات إلى

ويكتسب تجاوز مستوى 7400 نقطة أهمية بالنسبة إلى حركة السوق، خصوصاً أن الارتفاع جاء مصحوباً بنمو السيولة وليس نتيجة تحركات سعية محدودة في ظل تداولات ضعيفة. ويشير اجتماع صعود المؤشر وزيادة قيمة التداول إلى تحسن نسبي في نشاط المستثمرين، إذ شهدت الجلسة ضخ أموال أكبر مقارنة بال تعاملات السابقة، بالتزامن مع ارتفاع إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة. وتشكل مستويات السيولة أحد المؤشرات الرئيسية التي تراقبها الأسواق لتقييم قوة التحركات السريعة، إذ يمنح ارتفاع التداولات اتساعاً أكبر للنشاط ويزيد قدرة المستثمرين على تنفيذ عمليات البيع والشراء.

قفزة التداولات

وبلغت قيمة التداول في بورصة مسقط

أنهت بورصة مسقط تعاملاتها على ارتفاع ملحوظ، مدعومة بتحسن مؤشر السوق وزيادة قيمة التداول، بالتزامن مع ارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة وتسجيل الاستثمار غير العُماني صافي شراء موجب، في جلسة عكست نشاطاً أفضل مقارنة بمستويات التداول السابقة. وأغلق مؤشر بورصة مسقط «30» عند مستوى 7431.63 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 36.1 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.49 %، مقارنة بمستوى 7395.55 نقطة في آخر جلسة تداول، ليواصل المؤشر تحركه فوق مستوى 7400 نقطة.

مكاسب المؤشر

ويعكس صعود المؤشر بنحو نصف نقطة مئوية تحسن أداء السوق خلال الجلسة، إذ تمكن «مسقط 30» من إضافة أكثر من 36 نقطة إلى رصيده، بالتزامن مع زيادة واضحة في قيمة التعاملات.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/09	2026/08/10	التغير
1 صناعة الكابلات العمانية	3.300	3.032	8.12%
2 الأسماك العمانية	0.022	0.021	4.55%
3 الجزيرة للخدمات	0.255	0.246	3.53%
4 للها النفطية	1.180	1.150	2.54%
5 أومنفست	0.425	0.415	2.35%
6 للها للسراميك	0.270	0.265	1.85%
7 فولتامب للطاقة	0.173	0.172	0.58%
8 السعودي للطاقة	0.185	0.184	0.54%
9 الباطنة للطاقة	0.186	0.185	0.54%
10 بنك عمان العربي	0.268	0.267	0.37%

الشركة	2026/08/09	2026/08/10	التغير
1 أبراج لخدمات الطاقة	0.363	0.384	5.79%
2 بنك صحار	0.180	0.185	2.78%
3 للدينة تكافل	0.110	0.113	2.73%
4 عمانتيل	1.387	1.418	2.24%
5 العنقاء للطاقة	0.271	0.276	1.85%
6 العمانية للتحة للتأمين	0.316	0.320	1.27%
7 ظفار لتوليد الكهرباء	0.080	0.081	1.25%
8 أوميفكو	0.195	0.197	1.03%
9 الشرقية للاستثمار	0.099	0.100	1.01%
10 بنك ظفار	0.212	0.214	0.94%

النفط المرتفع وضبابية هرمز يكبحان شهية المستثمرين بالأسواق

الأسهم الأوروبية تستقر عند 660 نقطة

1 ستوكس 600 حافظ على مكاسب أسبوعية بلغت 1.7 %

2 الأسواق تتقرب بيانات التضخم الأميركية لتحديد مسار الفائدة



600، على تسجيل مستوى إغلاق قياسي الجمعة، قبل أن تبدأ تعاملات الأسبوع الجديد بوتيرة أكثر هدوءاً.

ويتحول اهتمام المستثمرين الآن من موسم نتائج الشركات إلى البيانات الاقتصادية، وسط محاولة تحديد ما إذا كانت المؤشرات المقبلة ستدعم توقعات تيسير السياسة النقدية أم ستدفع الأسواق إلى إعادة تسعير مسار الفائدة.

ضغوط هرمز

وتظل التطورات المرتبطة بمضيق هرمز في صدارة المخاطر التي تراقبها الأسواق الأوروبية، بعدما أعلنت إيران أنها تقترب من التوصل إلى اتفاق نهائي مع سلطنة عُمان يحدد مسارات ملاحية جديدة عبر المضيق.

لكن طهران أكدت في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة مطالبة بتلبية شروط إضافية قبل إعادة فتح الممر المائي الاستراتيجي، وهو ما أبقى حالة عدم اليقين قائمة بشأن توقيت عودة حركة الشحن إلى مستوياتها الطبيعية.

وساهمت هذه الضبابية في إبقاء أسعار النفط مرتفعة، إذ صعدت العقود الآجلة لخام برنت 0.6 % إلى 83.98 دولاراً للبرميل، في وقت لا تزال فيه حركة الشحن عبر المضيق عند مستويات منخفضة.

وبشكل استمرار ارتفاع النفط عاملاً مزدوجاً بالنسبة للأسهم الأوروبية، إذ يوفر دعماً لشركات الطاقة، لكنه يثير في المقابل مخاوف

استقرت الأسهم الأوروبية في مستهل تعاملات الأسبوع، مع سيطرة الحذر على المستثمرين في ظل استمرار الضبابية الجيوسياسية بشأن إعادة فتح مضيق هرمز، التي أبقت أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، بينما تستعد الأسواق لأسبوع حافل بالبيانات الاقتصادية التي قد تقدم إشارات جديدة بشأن اتجاه أسعار الفائدة العالمية.

واستقر مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي عند 660.12 نقطة، بعدما صعد 1.7 % خلال الأسبوع الماضي وأنهى تعاملات الجمعة عند مستوى إغلاق قياسي، مستفيداً من نتائج أعمال قوية للشركات وتزايد الرهانات على خفض تكاليف الاقتراض في الولايات المتحدة عقب صدور بيانات توظيف ضعيفة.

مكاسب أسبوعية

وجاء استقرار الاثنين بعد أسبوع قوي للأسهم الأوروبية، في وقت يحاول المستثمرون الموازنة بين مؤشرات إيجابية تتعلق بالسياسة النقدية وأرباح الشركات، وبين مخاطر جيوسياسية ما زالت تلقي بظلالها على أسواق الطاقة والأسهم.

وكان ضعف بيانات سوق العمل الأميركية قد عزز توقعات المستثمرين بأن يتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة، وهو سيناريو يوفر دعماً عادة لأسواق الأسهم من خلال تقليص تكلفة التمويل وزيادة جاذبية الأصول ذات المخاطر.

كما استفادت الأسواق خلال الأسبوع الماضي من نتائج أعمال قوية للشركات على جانبي الأطلسي، ما ساعد «ستوكس

أسهم الذكاء الاصطناعي والرقائق تقود مكاسب بورصة طوكيو

نيكي يقفز 2 % لأعلى مستوى بأربعة أسابيع

1 نيكي يغلق عند 66970 نقطة وتوبكس يصعد 0.63 %

2 فوجيكورا تكسب 7.62 % بعد رفع توقعات الأرباح السنوية

الكبرى المرتبطة بالتكنولوجيا والرقائق، بدلاً من تسجيل صعود واسع ومتوازن لجميع قطاعات السوق.

مخاطر الشرق الأوسط تحد المكاسب

ورغم الأداء القوي، ظلت المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط عاملاً يحد من اتساع موجة الصعود، في ظل استمرار الضبابية بشأن إعادة فتح مضيق هرمز وعودة حركة الملاحية والطاقة إلى مستوياتها الطبيعية.

وأعلنت إيران أن اتفاقاً مع سلطنة عُمان لتحديد مسارات ملاحية جديدة عبر المضيق وصل إلى «المراحل النهائية»، لكنها أكدت أن الولايات المتحدة لا تزال مطالبة بتلبية شروط أخرى قبل إعادة فتح الممر الاستراتيجي.

ويضع استمرار حالة عدم اليقين المستثمرين اليابانيين أمام عامل مخاطر مهم، نظراً إلى اعتماد اليابان الكبير على واردات الطاقة القادمة من الشرق الأوسط، ما يجعل أي ارتفاع مستدام في أسعار النفط مؤثراً في تكاليف الشركات والتضخم والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، نجحت قوة أسهم الرقائق والذكاء الاصطناعي في التغلب على هذه المخاوف خلال جلسة الاثنين، لتدفع «نيكي» إلى أعلى إغلاق منذ نحو أربعة أسابيع.

ويبقى استمرار الصعود خلال الجلسات المقبلة مرتبطاً بأداء «وول ستريت» وتوقعات السياسة النقدية الأميركية ونتائج الشركات، إلى جانب تطورات الشرق الأوسط وأسعار الطاقة، فيما تظل أسهم أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي المحرك الأبرز للسوق اليابانية في المرحلة الحالية.

المقابل، لم تشمل المكاسب جميع الأسهم اليابانية، إذ تراجع سهم «فاست ريتيلينغ»، المالكة لعلامة «يونيكلو» التجارية، بنسبة 0.74 %.

كما هوى سهم «ميتسوي كينزوكو»، المصنعة لمواد بطاريات الليثيوم أيون، 13.55 % بعدما جاءت توقعاتها المعدلة لصافي الأرباح السنوية أقل من تقديرات السوق، في دليل على استمرار انتقائية المستثمرين تجاه الشركات وفق نتائجها وتوقعاتها المالية.

ويفسر التفاوت بين صعود «نيكي» 2.08 % وارتفاع «توبكس» 0.63 % طبيعة جلسة الاثنين، إذ تركز جانب كبير من القوة الشرائية في مجموعة من الأسهم

مكاسب قياسية

وسجل سهم «ريكروت هولدنجز» أحد أكبر التحركات خلال الجلسة، بعدما قفز 22.79 % ليصل إلى الحد الأقصى اليومي المسموح به، عقب إعلان وكالة التوظيف توقعات سنوية معدلة جاءت أفضل من تقديرات السوق. وتكشف هذه القفزة أن نتائج الشركات وتوقعاتها لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في توجيه التداولات، إلى جانب تأثير السياسة النقدية الأميركية والطفرة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وفي

الشركات اليابانية من الطلب المتزايد على معدات تصنيع الرقائق والمكونات والمواد المتخصصة المستخدمة في البنية التحتية الرقمية.

ولم تقتصر المكاسب على شركات الرقائق، إذ قفز سهم «فوجيكورا» 7.62 %، مواصلاً صعوده الحاد بعدما رفعت الشركة المصنعة لكابلات الألياف الضوئية توقعاتها لصافي أرباحها السنوية الجمعة، ما عزز ثقة المستثمرين في آفاق نتائجها.

رئيسياً لمؤشر «نيكي»، مشيراً إلى أن تغير توقعات المستثمرين بشأن سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كان المحرك الأبرز للمكاسب. وتتأثر أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي اليابانية بدرجة كبيرة بتحركات نظيراتها الأميركية، خصوصاً شركات أشباه الموصلات، ما جعل الأداء القياسي لـ«وول ستريت» ينتقل سريعاً إلى بورصة طوكيو مع بداية تعاملات الأسبوع.

قفزة الرقائق

وتصدرت الشركات المرتبطة بصناعة أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي موجة الصعود، إذ قفز سهم «أدفا نتست» 6.43 %، بينما ارتفع سهم «طوكيو إلكترون» 4.13 %، ليقدّم السهمان دفعة قوية لمؤشر «نيكي» بسبب ثقلهما في السوق.

كما صعد سهم «إيبين» المورد لشركة «إنفيديا» الأميركية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، بنسبة 4.03 %، مستفيداً من استمرار شهية المستثمرين تجاه الشركات المرتبطة بسلسلة توريد صناعة الذكاء الاصطناعي العالمية.

ويعكس الأداء القوي لهذه الأسهم استمرار ارتباط سوق طوكيو بالطفرة العالية في الإنفاق على الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات وأشباه الموصلات، إذ تستفيد

صعدت الأسهم اليابانية بقوة في تعاملات الاثنين، ليغلق مؤشر «نيكي» عند أعلى مستوى له منذ نحو أربعة أسابيع، مدعوماً بالمكاسب الكبيرة لأسهم شركات الذكاء الاصطناعي والرقائق الإلكترونية، بعدما وفرت المستويات القياسية التي سجلتها «وول ستريت» دفعة قوية لأسهم التكنولوجيا، رغم استمرار المخاوف الجيوسياسية المرتبطة بالشرق الأوسط.

وارتفع مؤشر «نيكي» 2.08 % ليغلق عند 66970.22 نقطة، مسجلاً أعلى مستوى إغلاق له منذ 15 يوليو، فيما كانت مكاسب مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً أكثر اعتدالاً، إذ ارتفع 0.63 % إلى 4100.61 نقطة، ما يعكس الدور الكبير الذي لعبته أسهم التكنولوجيا والرقائق ذات الوزن المؤثر في دفع «نيكي» إلى الصعود.

دعم أمريكي

واستفادت السوق اليابانية من الأداء القوي للأسهم الأميركية في نهاية الأسبوع الماضي، بعدما أغلق مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» عند مستوى قياسي الجمعة، مختتماً أسبوعاً قوياً من المكاسب للمؤشرات الرئيسية في «وول ستريت». وجاء صعود الأسهم الأميركية بعدما أظهرت البيانات فقدان الاقتصاد الأمريكي وظائف بصورة غير متوقعة الشهر الماضي، الأمر الذي أثر في توقعات المستثمرين بشأن المسار المقبل لأسعار الفائدة الأميركية، وعزز جاذبية أسهم النمو والتكنولوجيا.

وقال المحلل لدى «دايوا» للأوراق المالية دابيسوكي هاشيزومي إن مكاسب الأسهم المرتبطة بصناعة الرقائق قدمت دعماً



موجات الحر تجبر محطات أوروبية على خفض إنتاج الكهرباء

كسوف الشمس يهدد بفقدان 9.7 جيجاواط أوروبياً

1 إسبانيا تستعد لخسارة 5 جيجاواط من الطاقة الشمسية

2 بريطانيا تتوقع تراجع إنتاج الشمس حتى 1.3 جيجاواط



3

خزانات النرويج الكهرومائية تهبط لأدنى مستوى منذ 30 عاماً

4

بولندا تفقد 1.3 جيجاواط مع انخفاض مياه فيستولا

وفي فرنسا، خرجت ثلاثة مفاعلات نووية عن الخدمة بسبب انخفاض مستويات المياه، رغم استمرار البلاد في تصدير الكهرباء إلى مناطق أخرى في أوروبا.

استثمارات التكيف

وتحمل موجات الحر والجفاف المتكررة تكلفة مالية متزايدة لشركات الطاقة، بعدما أصبح تغير الظروف المناخية يفرض تعديلات في طريقة تشغيل وتصميم محطات الكهرباء التي شيد كثير منها وفق افتراضات مناخية مختلفة.

وحذر الرئيس التنفيذي لشركة «إي دي إف» الفرنسية برنار فونتانا من أن توقف المفاعلات سيؤثر في أرباح شركة المرافق الملكية للدولة للعام بأكمله، في دليل على انتقال آثار ارتفاع الحرارة من شبكات الكهرباء إلى النتائج المالية للشركات.

وقال فونتانا إن الشركة ستسرع تنفيذ خطة بقيمة 8.7 مليارات يورو لتكييف محطاتها النووية والكهرومائية مع ارتفاع درجات الحرارة، بما يعكس حجم الاستثمارات التي قد تحتاج إليها صناعة الكهرباء الأوروبية للتعامل مع الظروف المناخية الأكثر تطرفاً. ولا تتعلق تكلفة التكيف فقط بتطوير المحطات، إذ يمكن أن يؤدي تراجع الإنتاج المحلي إلى زيادة واردات الكهرباء ورفع أسعارها في أسواق الجملة، خصوصاً إذا واجهت عدة دول نقصاً في الإمدادات خلال الفترة نفسها.

أنهار أوروبا

وتقف مستويات المياه المنخفضة وراء جانب كبير من الأزمة الحالية، إذ تحتاج المحطات النووية والعاملة بالفحم إلى كميات كبيرة من المياه لأغراض التبريد، ما يجعل استمرار تشغيلها مرتبطاً بمستويات الأنهار ودرجات حرارة المياه. وفي المجر، اقتربت محطة «باكس» النووية البالغة قدرتها 2 جيجاواط، والتي تعتمد على نهر الدانوب في عمليات التبريد، من التوقف، بعدما أصبحت على بُعد «بضعة ملليمترات» من المستوى الحرج مساء الثلاثاء.

لكن ارتفاع منسوب المياه ساعد المحطة على مواصلة العمل، وفقاً لرئيس الوزراء المجري بيتر ماغيار، فيما ينتظر أن يوفر هطول الأمطار المتوقع في النمسا بعض الانفراج مع ارتفاع مستويات مياه نهر الدانوب.

محطات متعثرة

وامتدت تداعيات انخفاض مستويات المياه إلى بولندا، حيث خفضت محطات كبيرتان تعملان بالفحم إنتاج وحدات توليد أو أوقفته مؤقتاً، بعدما هبط منسوب نهر فيستولا، أطول أنهار البلاد، إلى مستوى لم يعد يسمح بتوفير كميات كافية من مياه التبريد. وأدى الاضطراب إلى فقدان نحو 1.3 جيجاواط من القدرة التوليدية، ما يضيف ضغطاً جديدة إلى سوق الكهرباء في وقت تواجه فيه دول أوروبية أخرى مشكلات مماثلة.

وتتوقع «ENTSO-E» فقدان 9.7 جيجاواط من الإنتاج بين الساعة 7:15 و9:30 مساءً بالتوقيت المحلي خلال فترة ذروة الظاهرة، بينما يستعد مشغلو الشبكات لموازنة هذا النقص عبر مصادر أخرى لتوليد الكهرباء. ويمثل الترابط بين شبكات القارة عاملاً مساعداً في التعامل مع مثل هذه الصدمات، إذ يسمح للدول بتبادل الكهرباء عند حدوث نقص في إحدى الأسواق، إلا أن تعرض عدد كبير من الدول للكسوف في الوقت نفسه يزيد تعقيد عملية الموازنة.

تأثير بريطاني

وفي بريطانيا، التي تتبادل الكهرباء مع أوروبا القارية عبر خطوط الربط، يتوقع مشغل نظام الكهرباء انخفاض إنتاج الطاقة الشمسية بنحو 700 ميجاواط نتيجة الكسوف.

لكن التأثير قد يصل إلى 1.3 جيجاواط وفق نماذج محاكاة تاريخية، وهو ما يدفع المشغل إلى الاستعداد لمجموعة واسعة من السيناريوهات وفق الظروف الجوية ومستويات الإنتاج الفعلية عند حدوث الظاهرة. وقال مسؤول في مشغل النظام الوطني البريطاني إن آثار الكسوف ستغطي نطاقاً جغرافياً واسعاً، مشيراً إلى أن القمر سيحجب نحو 95 % من ضوء الشمس في بعض المناطق خلال الفترة بين السادسة والثامنة مساءً بالتوقيت المحلي.

من أكثر الدول تأثراً بالكسوف، إذ يتوقع مشغل شبكة الكهرباء «ريد إلكتريكا» انخفاض إنتاج الطاقة الشمسية في البلاد بما يصل إلى 5 جيجاواط. ويعادل هذا الفقد نحو 13 % من أقصى طلب على الكهرباء خلال يوم أربعاء اعتيادي في أغسطس، ما يكشف حجم الطاقة التي سيكون على مشغلي الشبكة تعويضها خلال فترة قصيرة من مصادر أخرى.

وتزداد أهمية التحدي مع النمو الكبير الذي حققته الطاقة الشمسية في مزيج الكهرباء الأوروبي خلال السنوات الأخيرة، إذ يعني ارتفاع مساهمتها أن الظواهر الجوية أو الفلكية التي تقلص أشعة الشمس باتت ذات تأثير أكبر في توازن الشبكات مقارنة بالماضي.

فاقد أوروبي

ويتوقع مشغل شبكة الكهرباء الفرنسي «آر تي إي» فقدان نحو 9.7 جيجاواط من إنتاج الكهرباء في أنحاء أوروبا خلال فترة ذروة الكسوف، وهو تقدير يتوافق مع حسابات «الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء» (ENTSO-E).

وقالت المفوضية الأوروبية إن المجموعة عقدت اجتماعاً ضم خبراء وطنيين لتقييم مدى استعداد الدول للكسوف وتأثيره المحتمل في منظومة الطاقة الأوروبية، في مؤشر على حجم التنسيق المطلوب لتجنب حدوث اختلالات واسعة في الشبكات.

في 30 عاماً، وفقاً لشركة «أبلي إنتلجنس» المتخصصة في تحليلات الكهرباء.

وتقدر الشركة احتمال عودة مستويات الخزانات النرويجية إلى معدلاتها الطبيعية بحلول بداية العام الجديد بأقل من 1 %، ما يشير إلى أن تداعيات نقص المياه قد تستمر فترة أطول من موجة الحر الحالية.

كسوف نادر

وفي خضم هذه الظروف، حذر مشغلو شبكات الكهرباء من أن كسوف الشمس المرتقب يوم الأربعاء سيضيف مزيداً من الضغط على المنظومة، نتيجة الانخفاض المفاجئ والكبير المتوقع في إنتاج محطات الطاقة الشمسية. وسيكون الكسوف كلياً في شمال إسبانيا والركن الشمالي الشرقي من البرتغال، بينما سيتجاوز حجب الشمس 90 % في أجزاء واسعة من المملكة المتحدة وفرنسا وشمال إيطاليا، وهو ما يجعل تأثيره يمتد عبر مجموعة كبيرة من أسواق الكهرباء المترابطة.

وتكمن المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى مشغلي الشبكات في سرعة انخفاض إنتاج الطاقة الشمسية ثم عودته، ما يستدعي توفير مصادر بديلة قادرة على زيادة الإنتاج بسرعة للحفاظ على التوازن بين الكهرباء التي تدخل الشبكة والكميات التي يستهلكها العملاء.

خسائر إسبانيا

ومن المتوقع أن تكون إسبانيا

تواجه منظومة الكهرباء الأوروبية اختباراً جديداً الأسبوع المقبل، مع توقع أن يزيد كسوف نادر للشمس الضغوط على شبكات تعاني بالفعل تداعيات موجات الحر وانخفاض مستويات مياه الأنهار، بعدما اضطرت محطات نووية وأخرى تعمل بالفحم إلى خفض إنتاجها أو التوقف عن العمل في عدد من دول القارة، بالتزامن مع تراجع قدرة محطات الطاقة الكهرومائية على

ووفقاً للمفوضية الأوروبية، أجبرت موجة الحر محطات لتوليد الكهرباء على التوقف أو خفض إنتاجها في المجر ورومانيا وسلوفينيا وفرنسا وإيطاليا وبولندا، بعدما أدت درجات الحرارة المرتفعة إلى انخفاض مستويات مياه الأنهار المستخدمة في تبريد المحطات النووية والعاملة بالفحم، ما دفع دولاً متضررة إلى زيادة اعتمادها على واردات الكهرباء للمحافظة على استقرار شبكاتها.

ضغوط متزامنة

وتأتي أزمة التوليد الحراري والنووي بالتزامن مع تراجع الطاقة الكهرومائية، ما يضع الشبكات الأوروبية أمام ضغوط متزامنة على عدد من مصادر الكهرباء التي تعتمد عليها القارة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ووصلت خزانات الطاقة الكهرومائية في النرويج، التي تمثل مصدراً مهماً للكهرباء المصدرة إلى بقية أوروبا، إلى أدنى مستوياتها

أمن الإمدادات تحت اختبار مزدوج

جديداً من تحديات تحول الطاقة الأوروبي، فكلما زادت مساهمة المصادر المتجددة المتغيرة مثل الشمس، ارتفعت الحاجة إلى التخزين وشبكات الربط ومصادر التوليد المرنّة القادرة على التدخل بسرعة عند تراجع الإنتاج.

ومدته ومساره مسبقاً، ما يسمح لهم بتجهيز مصادر بديلة والتنسيق عبر الحدود، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في حدوثه في وقت تعاني فيه بعض مصادر التوليد التقليدية والمائية من ضغوط غير معتادة. وتكشف الأزمة في الوقت نفسه جانباً

أنا-كايسا إيتكونن إن الوضع «ضاغط بوضوح»، وإن المسؤولين يتابعونه عن كثب شديد، بما يشمل الظواهر الجوية وتطورات هطول الأمطار. ويمنح الكسوف مشغلي الشبكات ميزة مهمة تتمثل في إمكانية معرفة مواعده

ورغم حجم الضغوط، تؤكد المفوضية الأوروبية عدم وجود مخاوف فورية بشأن أمن إمدادات الكهرباء، مع استمرار المتابعة الدقيقة للطقس ومستويات الأمطار وأوضاع المحطات وشبكات النقل في مختلف أنحاء القارة. وقالت المتحدث باسم المفوضية الأوروبية

«إنتل» تجمع ١٥ مليار دولار للتوسع

الإنفاق الرأسمالي يرتفع إلى 20 مليار

1 سهم «إنتل» تضاعف منذ بداية العام رغم ضغوط الطرح

2 متعهدو الاكتتاب قد يشترون أسهماً إضافية بـ2.25 مليار دولار



تعتزم شركة «إنتل» جمع 15 مليار دولار من خلال طرح أسهم جديدة، في خطوة تستهدف توفير التمويل اللازم للتوسع المكلف في تصنيع أشباه الموصلات، مستفيدة من الارتفاع القوي الذي سجله سهم الشركة منذ بداية العام بدعم من جهود إعادة الهيكلة وتحسن التوقعات المرتبطة بالطلب على الرقائق.

وتأتي خطة التمويل بينما تحاول «إنتل» استعادة موقعها بين أكبر شركات صناعة أشباه الموصلات عالمياً، من خلال زيادة الاستثمارات في منشآت التصنيع وتقنيات التغليف المتقدمة، في إطار مساعيها لمنافسة الشركات الرائدة في تصنيع الرقائق، وفي مقدمتها «تي إس إم سي».

تمويل التوسع

وأثارت خطة إصدار الأسهم مخاوف المستثمرين من تخفيف حصص المساهمين الحاليين، ما دفع سهم «إنتل» إلى التراجع بأكثر من 3% في تداولات ما قبل افتتاح السوق.

ويأتي الانخفاض رغم الأداء الاستثنائي للسهم خلال العام، إذ ارتفع بأكثر من الضعف منذ بداية 2026، متفوقاً على أداء عدد من منافسي الشركة، ما أتاح لـ«إنتل» فرصة للاستفادة من ارتفاع قيمتها السوقية للحصول على تمويل جديد، ويحتاج تحول الشركة إلى موارد مالية ضخمة، خصوصاً مع زيادة

الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي إلى مستويات تفوق القدرة الإنتاجية الحالية، يصبح تأمين التمويل محورياً لاستراتيجية الشركة، فيما سيظل نجاحها في جذب عملاء كبار لتقنيات التصنيع المتقدمة عاملاً رئيسياً في تحديد العائد الاقتصادي من استثماراتها الضخمة.

معادلة تجمع بين تأثير سلبي قصير الأجل يتمثل في تخفيف حصص المساهمين، وفرصة أطول أجلاً تتمثل في تعزيز قدرة «إنتل» على تمويل توسعها ومنافسة الشركات الكبرى في تصنيع الرقائق.

ومع وصول الإنفاق الرأسمالي المتوقع إلى 20 مليار دولار وارتفاع

بسعر الطرح، بعد خصم العمولات والتخفيضات المرتبطة بالعملية. ويتولى إدارة الاكتتاب المشترك كل من «جي بي مورغان سيكيوريتيز» و«غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي» و«سيتي غروب غلوبال ماركتس».

ويضع الطرح المستثمرين أمام

محتمل بينهما غير محسوم.

طرح الأسهم يمول سباق «إنتل» التقني

وبموجب عملية الطرح، تعتزم «إنتل» منح متعهدي الاكتتاب خياراً لمدة 30 يوماً لشراء أسهم إضافية بقيمة تصل إلى 2.25 مليار دولار

خدمة جديدة تستأنف عبور البحر الأحمر ضمن شبكة «جيميناى»

«ميرسك» توسع عودتها إلى قناة السويس

• الشركات تعود تدريجياً بعد تحويل السفن لرأس الرجاء الصالح



تواصل شركات الشحن العالمية خطواتها التدريجية للعودة إلى البحر الأحمر وقناة السويس، بعدما أعلنت مجموعة «ميرسك» الدنماركية، الاثنين، استئناف خدمة أخرى لنقل الحاويات ضمن شبكة «جيميناى»، التي تديرها بالشراكة مع شركة «هاباغ-لويد» الألمانية، في تطور يحمل أهمية كبيرة لحركة التجارة بين آسيا وأوروبا.

وتأتي الخطوة ضمن مسار متدرج لإعادة السفن إلى أحد أهم الممرات التجارية في العالم، بعد فترة طويلة اضطرت خلالها غالبية شركات الشحن إلى تجنب البحر الأحمر والتحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح، الذي يضيف مسافات وأوقاتاً أطول للرحلات ويرفع تكاليف التشغيل والنقل.

عودة تدريجية

ويشير قرار «ميرسك» إلى توسع تدريجي في عدد الخدمات التي تعود إلى استخدام البحر الأحمر وقناة السويس، بدلاً من العودة الشاملة والفورية لجميع الرحلات، في ظل استمرار الحاجة إلى تقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالملاحة في المنطقة.

وكانت غالبية شركات الشحن العالمية قد ابتعدت عن الممر الذي يربط آسيا بأوروبا عقب الهجمات على السفن في البحر الأحمر، ما دفع الناقلات إلى الإبحار حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا.

وأدى التحول إلى المسار الأطول إلى تغيير كبير في شبكات الشحن العالمية، إذ استغرقت الرحلات فترات أطول واحتاجت الشركات إلى سفن إضافية للحفاظ على جداول الإبحار، فضلاً عن زيادة استهلاك الوقود وتكاليف التشغيل.

كما انعكست الاضطرابات على سلاسل الإمداد العالمية، نظراً إلى الأهمية الكبيرة لقناة السويس باعتبارها أقصر طريق بحري رئيسي بين الأسواق الآسيوية والأوروبية.

ومع بدء العودة التدريجية، يمكن أن تستفيد

للولايات المتحدة، قبل أن تضيق حالياً خدمة جديدة ضمن شبكة «جيميناى»، بما يشير إلى توسع تدريجي في نطاق الرحلات التي تعود إلى استخدام الطريق التقليدي.

وتكتسب هذه التحركات أهمية كبيرة لقطاع الشحن، لأن زيادة عدد الخدمات العابرة للبحر الأحمر قد تمثل بداية لإعادة تنظيم شبكات النقل التي تغيرت بصورة واسعة خلال فترة الاضطرابات.

وفي حال استمرت العودة واتسعت لتشمل مزيداً من الرحلات والشركات، فمن المتوقع أن تتراجع الحاجة إلى استخدام الطريق الطويل حول أفريقيا، بما يقلص المسافات ويحرر جزءاً من الطاقة الاستيعابية للأساطيل العالمية.

وتسمح هذه الاستراتيجية لشركات الشحن بتقييم الظروف الفعلية للممر ومراقبة سلامة السفن التي تعود إلى المنطقة، قبل اتخاذ قرارات أوسع بشأن تحويل المزيد من الخدمات من رأس الرجاء الصالح إلى البحر الأحمر.

شبكة «جيميناى» توسع العودة للسويس

ولا تعد الخدمة الجديدة الخطوة الأولى التي تتخذها «ميرسك» و«هاباغ-لويد» للعودة إلى الممر، إذ أعلنت الشركتان مطلع يوليو استئناف خدمة تربط آسيا والبحر المتوسط وأوروبا عبر قناة السويس.

وأعلنت «ميرسك» لاحقاً استئناف خدمة أخرى تربط الشرق الأوسط بالساحل الشرقي

على السفن والحاويات، كما تؤثر في مواعيد وصول البضائع وتضيف أعباء مرتبطة بالوقود والأطقم وتشغيل الأساطيل.

ولهذا تمثل العودة إلى قناة السويس تطوراً اقتصادياً مهماً ليس فقط بالنسبة إلى شركات الشحن، وإنما أيضاً للمصنعين وتجار التجزئة والمستوردين الذين تعتمد عملياتهم على انتظام حركة البضائع بين القارتين.

لكن العودة تظل مرتبطة بصورة أساسية بمستوى الأمان الذي يمكن توفيره للسفن، خصوصاً بعد تصاعد التوترات الإقليمية خلال الفترة الماضية، وهو ما يفسر اعتماد الشركات استراتيجية تدريجية بدلاً من إعادة جميع خدماتها دفعة واحدة.

شركات الشحن من تقليص زمن الرحلات وخفض استهلاك الوقود مقارنة بالالتفاف حول أفريقيا، بينما قد تستفيد الشركات المستوردة والمصدرة من تحسن انتظام سلاسل التوريد إذا استقرت حركة الملاحة.

مسارات بديلة

وكان طريق رأس الرجاء الصالح قد تحول إلى البديل الرئيسي لشركات الشحن خلال فترة اضطرابات البحر الأحمر، إلا أن استخدامه فرض تكاليف إضافية على القطاع، بسبب المسافة الطويلة التي تقطعها السفن بين آسيا وأوروبا.

وتؤدي الرحلات الأطول إلى زيادة الطلب

واحد من كل ثلاثة يشكل أسرة قبل شراء منزله

البريطانيون ينتظرون حتى 34 عاماً للتملك

1 قروض الطلاب تستنزف الدخل وتقلص القدرة على الاقتراض العقاري

2 رسوم خدمات الشقق تتجاوز 200 جنيه شهرياً في بريطانيا



أصبح الوصول إلى « محطة الإنجاز المالي » المتمثلة في شراء العقار يستغرق وقتاً أطول بكثير في بريطانيا، إلى درجة أن كثيراً من مشتري المنازل للمرة الأولى يكونون قد بدأوا بالفعل تكوين أسرهم وأنجبوا أطفالاً قبل أن يتمكنوا من تسلم مفاتيح مسكنهم الأول.

وكشف تحليل جديد أجرته شركة «كونيلز» للوساطة العقارية أن نحو واحد من كل ثلاثة مشترين للمرة الأولى بدأ بالفعل تكوين أسرة قبل دخول سوق العقارات، مقارنة بنحو واحد من كل أربعة في عام 2020، في تحول يعكس حجم الضغوط التي يفرضها ارتفاع أسعار المنازل وتكاليف المعيشة والديون على الأجيال الأصغر سناً.

ويبلغ متوسط عمر مشتري المنزل للمرة الأولى حالياً أقل بقليل من 34 عاماً، مقابل 29 عاماً في عام 2000، أي أن محطة التملك تأخرت نحو خمس سنوات خلال ربع قرن، مع اتساع الفجوة بين أسعار العقارات والأجور، إلى جانب عوامل أخرى تزيد صعوبة جمع الدفعة المقدمة والحصول على التمويل.

قروض الطلاب

وتبرز قروض الطلاب باعتبارها أحد العوامل التي تزيد الضغوط على الشباب البريطانيين، إذ تؤثر الأقساط الشهرية مباشرة في الدخل المتاح بعد الضرائب، وبالتالي في قدرة المقترض على اجتياز اختبارات تحمل تكاليف الرهن العقاري.

وتقول فرانكي، وهي فنية مختبر تبلغ 27 عاماً وتجد صعوبة في الادخار، إنها لم تكن تدرك حجم تأثير قروض الطلاب في قدرتها على الحصول على تمويل عقاري. فبعد اقتطاع أقساط قروض الدراسة الجامعية والدراسات العليا من راتبها الشهري، يذهب نصف المبلغ المتبقي تقريباً إلى الإيجار، وثالث آخر إلى الفواتير والطعام.

ولا تنحصر المشكلة في قدرة الشباب على توفير الدفعة المقدمة، إذ إن استمرار الأقساط يقلص أيضاً المبلغ الذي تستطيع البنوك إقراضه لهم. وحتى إذا تدخل «بنك أمي وأبي» لمساعدة الأبناء في الدفعة الأولى، تبقى التزامات القروض الطلابية محسوبة عند تقييم قدرة العميل على سداد الرهن العقاري. وتتراوح أعمار معظم المقترضين الخاضعين لـ«الخطة 2» للقروض

الطلابية بين 21 و35 عاماً، فيما يمكن لمن يتقاضى راتباً يبلغ 65 ألف جنيه استرليني أن يفقد نحو 300 جنيه شهرياً لسداد تلك القروض، بينما تعني الفوائد المتراكمة أن بعض المقترضين قد يدخلون الأربعينيات أو الخمسينيات قبل التخلص من ديونهم بالكامل.

ضغوط سياسية

وتحولت أزمة قروض الطلاب وتأثيرها في فرص التملك إلى قضية سياسية، بعدما بعث أكثر من 120 نائباً وعضواً في مجلس اللوردات من مختلف الأحزاب برسالة إلى وزير الخزانة، طالبوا فيها بإصلاح النظام الذي وصفوه بأنه «غير مستدام».

وحذر الموقعون من أن النظام الحالي يقلص الدخل المتاح للإنفاق بصورة كبيرة، ويؤخر محطات أساسية في حياة الشباب، من بينها شراء المنزل الأول وتكوين الأسرة، فضلاً عن تأثيره في القرارات المتعلقة بالتقدم الوظيفي.

وتكشف هذه الضغوط أن أزمة التملك لم تعد مرتبطة فقط

بأسعار العقارات، بل أصبحت نتاج مجموعة من الالتزامات التي تستنزف دخل الشباب في الوقت نفسه، بدءاً من قروض التعليم ووصولاً إلى الإيجارات المرتفعة وتكاليف المعيشة.

مشكلة الشقق

وفي الوقت الذي كانت فيه الشقق تمثل تقليدياً بوابة الدخول الأرخص إلى سوق العقارات، أصبحت هذه الفئة أقل جاذبية لعدد كبير من المشترين للمرة الأولى.

وتقول مديرة أبحاث المجموعة في «كونيلز» أنيشا بيغريدج إن مجموعة كبيرة من الأشخاص اشتروا شققاً خلال العقد الماضي أصبحت قيمتها الآن أقل مما دفعوه مقابلها، فيما تحولت رسوم الخدمات إلى ما يشبه «رهنًا عقارياً ثانياً» بالنسبة إلى بعض المالكين. ويؤكد وسيط الرهن العقاري لويس شو، الذي يتعامل بصورة رئيسية مع المشترين للمرة الأولى في أنحاء المملكة المتحدة، أن الغالبية العظمى من عملائه يقولون صراحة إنهم لا يريدون شراء شقة، كما يتجنب كثيرون

منهم أنظمة الملكية المشتركة بعدما سمعوا عن تجارب سلبية مرتبطة بها.

وتجاوز متوسط رسوم الخدمات للشقق في إنجلترا وويلز 200 جنيه استرليني شهرياً خلال 2025، وهي تكلفة إضافية قد تشكل عقبة كبيرة أمام المشترين الذين يدفعون بالفعل قدرتهم على تحمل أقساط الرهن العقاري إلى أقصى الحدود.

ويزداد قلق المقرضين عندما تتجاوز الرسوم السنوية 1% من قيمة العقار، فيما تظهر بيانات «هامبتونز» أن نحو 37% من الشقق تتخطى هذا المستوى بالفعل.

شراء متأخر

وتدفع هذه المعطيات عدداً متزايداً من البريطانيين إلى تغيير استراتيجيتهم بالكامل، عبر الاستثمار في الادخار والاستئجار فترة أطول بدلاً من شراء شقة صغيرة في مرحلة مبكرة، على أمل الانتقال مباشرة إلى منزل أكبر وأكثر ملاءمة لتكوين الأسرة.

وتكشف بيانات «كونيلز» عن

زيادة الإقبال على المساحات الأكبر، إذ ارتفع متوسط مساحة الشقق المؤجرة 14% منذ عام 2021، فيما يمنح تأجيل الشراء بعض المشترين فرصة تجنب الانتقال بين عدة عقارات ودفع التكاليف والضرائب المرتبطة بكل عملية.

لكن الاستمرار في الاستئجار له ثمن مرتفع أيضاً، إذ تستنزف الإيجارات جزءاً كبيراً من الدخل الذي كان يمكن توجيهه إلى الادخار. ولذلك يتمتع الشباب القادرون على البقاء في منزل الأسرة من دون دفع إيجار بميزة مالية كبيرة مقارنة بمن يعيشون بصورة مستقلة.

وتظهر بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية أن واحداً من كل ثلاثة رجال تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً لا يزال يعيش في منزل والديه، مقارنة بواحدة من كل خمس شابات، في مؤشر آخر على التغيرات الاجتماعية التي فرضتها أزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن.

تراجع الدعم

وزادت صعوبة دخول السوق بعد انتهاء برامج سابقة ساعدت

الشباب على شراء المنازل الجديدة. ففي عام 2020، وفي ظل برنامج «المساعدة على الشراء»، كانت المنازل الجديدة تمثل نحو 42% من العقارات التي يشتريها المشترين للمرة الأولى، لكن هذه النسبة انخفضت اليوم إلى أقل من 5%.

ومارس مطورو العقارات ضغوطاً لإطلاق برنامج دعم جديد، إلا أن الإجراء السياسي الرئيسي الذي اتخذته الحكومة حتى الآن يتمثل في حساب ادخار فردي مخصص للمشتري للمرة الأولى، من المتوقع إطلاقه خلال 2027.

ومن المنتظر الكشف عن مزيد من التفاصيل في الموازنة المقررة في 28 أكتوبر، إلا أن المخاوف من تغييرات ضريبية محتملة تدفع بعض الأسر المقتدرة إلى تقديم المساعدات المالية لأبنائها بصورة أسرع.

بنك العائلة

وتظهر أهمية الدعم العائلي بوضوح في أحدث أرقام السوق، إذ حصل أكثر من نصف المشترين للمرة الأولى على أموال من أفراد أسرهم خلال عام 2025، بإجمالي بلغ نحو 11 مليار جنيه استرليني، وفقاً لبيانات شركة «سافيلز» للوساطة العقارية.

وتكشف هذه الأرقام اتساع الفجوة بين الشباب الذين يستطيع أبائهم تقديم عشرات الآلاف من الجنيهات للمساعدة في الدفعة المقدمة، وأولئك الذين يعتمدون بالكامل على رواتبهم ومدخراتهم، ما يجعل الخلفية المالية للأسرة عاملاً متزايد الأهمية في تحديد موعد دخول الأبناء سوق العقارات.

التملك يتأخر وتكبر معه الفجوة

تقديم الدعم.

ومع استمرار أسعار المنازل عند مستويات يصعب على الأجور اللحاق بها، يجد كثير من الشباب أنفسهم أمام خيارين كلاهما مكلف: شراء عقار أصغر وتحمل رسوم والتزامات مرتفعة، أو الانتظار سنوات إضافية مع الاستثمار في دفع الإيجار ومحاولة زيادة المدخرات.

وتشير التحولات في سوق العقارات البريطانية إلى أن ارتفاع متوسط عمر المشتري الأول إلى قرابة 34 عاماً ليس مجرد رقم ديموغرافي، بل انعكاس لتغير اقتصادي واجتماعي أوسع جعل امتلاك المنزل يعتمد على مجموعة متشابكة من العوامل، تشمل مستوى الدخل والديون الطلابية والإيجار ورسوم الخدمات وقدرة الأسرة على

3 11 مليار جنيه قدمت لها الأسر لدعم شراء المنازل

4 أكثر من نصف المشترين استعانوا بأموال أسرهم خلال 2025

5 متوسط عمر المشتري الأول ارتفع 5 سنوات منذ 2000

المعدن الأصفر يستفيد من تراجع رهانات رفع الفائدة الأميركية

الذهب يتماسك فوق 4345 دولاراً للأوقية



احتمالات رفع الفائدة الأميركية
تتراجع إلى نحو 44 %

الأسواق تتقرب تضخماً أميركياً
متوقعاً عند مستوى 3.4 %

ارتفعت أسعار الذهب في تعاملات الاثنين، مواصلة الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي اكتسبته خلال الأسبوع الماضي، بعدما دفعت بيانات الوظائف الأميركية الضعيفة المستثمرين إلى تقليص توقعاتهم بشأن رفع أسعار الفائدة، في وقت تتحول فيه أنظار الأسواق إلى بيانات التضخم المرتقبة للحصول على إشارات جديدة بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية الأميركية.

وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.1 % إلى 4345.09 دولاراً للأوقية بحلول الساعة 08:56 بتوقيت غرينتش، بعدما لامست الأسعار الجمعة أعلى مستوياتها منذ 17 يونيو، أي في نحو سبعة أسابيع، كما ارتفعت العقود الأميركية للأجلة للذهب 0.1 % إلى 4404.80 دولاراً، مع استمرار المستثمرين في إعادة تقييم توقعاتهم لقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وجاء المحرك الرئيسي لمكاسب المعدن الأصفر من سوق العمل الأميركية، بعدما أظهرت البيانات أن الاقتصاد فقد وظائف على نحو غير متوقع في يوليو، بالتزامن مع إجراء تعديلات بالخفض بصورة حادة على أرقام الوظائف المعلنة سابقاً للشهرين الماضيين.

وأدت الأرقام إلى تراجع الرهانات على رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة خلال اجتماعه المقبل، وهو ما انعكس إيجاباً على الذهب الذي يستفيد عادة من انخفاض توقعات الفائدة، نظراً إلى أنه أصل لا يدر عائداً.

وقال المحلل لدى «أكتيف تريدين» ريكاردو إيفانجيليستا إن أسعار الذهب تواصل الاستفادة من القوة الدافعة الإيجابية التي اكتسبتها الأسبوع الماضي عقب بيانات الوظائف الأميركية المخيبة للآمال، وما أعقبها من انخفاض في توقعات إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على رفع تكاليف الاقتراض.

وتزايد جاذبية الذهب عندما تنخفض الفائدة أو تتراجع التوقعات برفعها، إذ تنخفض في هذه الحالة تكلفة الفرصة البديلة لحيازة المعدن مقارنة بالسندات والأصول الأخرى التي تدر عائداً.

وتكشف تحركات أسواق العقود المستقبلية حجم التأثير الذي أحدثته بيانات الوظائف في توقعات السياسة النقدية، إذ تشير أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي.إم.إي» إلى أن المتعاملين يقدرون حالياً احتمال رفع أسعار الفائدة في سبتمبر بنحو 44 %.

وكانت هذه الاحتمالات تبلغ 57 % قبل صدور بيانات سوق العمل، ما يعني تراجعها 13 نقطة مئوية خلال فترة قصيرة، وهو تحول وفر دعماً إضافياً للمعدن الأصفر.

ويجعل ذلك البيانات الاقتصادية الأميركية المقبلة أكثر أهمية بالنسبة إلى الذهب، إذ تحاول الأسواق تحديد ما إذا كان ضعف التوظيف يمثل بداية تباطؤ اقتصادي أوسع، أم أن الضغوط التضخمية ستظل قوية بما يكفي لدفع البنك المركزي إلى مواصلة تشديد السياسة النقدية.

كما يرتبط اتجاه المعدن الأصفر بتحركات الدولار وعوائد سندات الخزنة الأميركية، إذ يمكن لتراجع توقعات الفائدة أن يضغط على العملة الأميركية، وهو ما يجعل الذهب المقوم بالدولار أقل تكلفة بالنسبة إلى حائزي العملات الأخرى.

وتتجه الأنظار الآن إلى بيانات أسعار المستهلكين الأميركية المقرر صدورها الأربعاء، قبل بيانات أسعار المنتجين الخميس، إذ ينتظر المستثمرون منها مؤشرات جديدة حول اتجاه التضخم والمساحة المتاحة أمام مجلس الاحتياطي الفيدرالي في قراراته المقبلة.

ويتوقع خبراء اقتصاد استطلعت «رويترز» آراءهم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين 3.4 % على أساس سنوي في يوليو، مقابل 3.5 % خلال يونيو، ما يعني توقع تباطؤ محدود في وتيرة ارتفاع الأسعار.

ويرى إيفانجيليستا أن تسجيل التضخم

الرئيسي قراءة أقل من التوقعات البالغة 3.4 % يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التراجع في توقعات رفع أسعار الفائدة قبل نهاية العام.

ومن شأن هذا السيناريو أن يضغط على الدولار ويمهد الطريق أمام تحقيق الذهب مزيداً من المكاسب، بينما قد تؤدي قراءة تضخم أعلى من المتوقع إلى إعادة إحياء رهانات رفع الفائدة، بما يشكل ضغطاً على المعدن الأصفر.

ولا تزال المخاطر الجيوسياسية توفر عاملاً إضافياً يجب على المستثمرين مراقبته، إذ تستمر حالة الضبابية بشأن مضيق هرمز رغم إعلان إيران اقترابها من اتفاق نهائي مع سلطنة عُمان لتحديد ممرات ملاحية جديدة، مع تأكيد طهران استمرار وجود شروط تعيين على الولايات المتحدة تليتها قبل إعادة فتح الممر الاستراتيجي.

وتباين أداء بقية المعادن النفيسة في تعاملات الاثنين، إذ ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية

اختبار التضخم

العملات المشفرة تتقرب التضخم الأميركي وسط ضبابية الفائدة

بيتكوين تصعد عند مستوى 65 ألف دولار

1
التضخم الأساسي مرشح
للتباطؤ إلى 2.5 % خلال يوليو

2
بيانات الأربعاء تحدد رهانات المستثمرين
على مسار الفائدة الأميركية

تباين أداء العملات المشفرة خلال تعاملات الاثنين، وسط حالة من الحذر تسيطر على المستثمرين قبل صدور بيانات التضخم الأميركية لشهر يوليو، التي ينتظر أن تقدم إشارات جديدة بشأن مسار أسعار الفائدة، في وقت لا تزال فيه التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومصير الملاحة عبر مضيق هرمز تضيف مزيداً من الضبابية إلى الأسواق العالمية.

وتداولت «بيتكوين»، أكبر العملات المشفرة في العالم من حيث القيمة السوقية، فوق مستوى 65 ألف دولار، محافظة على مكاسبها منذ بداية الشهر، إذ ارتفعت بنحو 2 % منذ مطلع أغسطس، رغم تراجع شهية المخاطرة بفعل حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية الأميركية والتوترات الجيوسياسية.

وتتجه الأنظار بصورة رئيسية إلى قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي المقرر صدورها الأربعاء، في ظل سعي المستثمرين للحصول على دلائل أكثر وضوحاً بشأن اتجاه الضغوط السعرية في أكبر اقتصاد في العالم، وما قد تعنيه الأرقام بالنسبة إلى قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل.

ومن المتوقع أن تظهر البيانات ارتفاع مؤشر التضخم الأساسي 2.5 % على أساس سنوي في يوليو، مسجلاً بذلك أقل وتيرة زيادة سنوية منذ فبراير، وهو ما قد يوفر دعماً للأصول عالية المخاطر إذا عزز الاعتقاد بأن الضغوط التضخمية تتراجع، وتكتسب القراءة أهمية إضافية لأسواق العملات المشفرة، نظراً إلى حساسيتها

وأصبحت السياسة النقدية الأميركية أحد أهم العوامل المؤثرة في اتجاه سوق الأصول الرقمية، بعدما أظهرت تحركات السنوات الأخيرة ارتباطاً واضحاً بين مستويات السيولة وشهية المستثمرين تجاه العملات المشفرة.

فالفائدة المنخفضة تقلل جاذبية بعض الأدوات التقليدية المدة للعائد وتدعم تدفق السيولة نحو الأسهم والأصول الرقمية، بينما يؤدي ارتفاعها إلى زيادة تكلفة الأموال وتشجيع المستثمرين على التحول إلى أدوات أقل مخاطرة.

ولهذا لا ينظر المستثمرون

دولار، فيما تشير مكاسبها البالغة نحو 2 % منذ بداية أغسطس إلى استمرار الطلب رغم الأجواء الحذرة التي تسيطر على المستثمرين.

وتأتي بيانات الأربعاء بعد مؤشرات أميركية أعادت النقاش بشأن الخطوة المقبلة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، ما يجعل أي مفاجأة في التضخم قادرة على إحداث تحركات سريعة في الدولار وعوائد السندات والأسهم والعملات المشفرة في الوقت نفسه.

وتبدو «بيتكوين» حتى الآن قادرة على الاحتفاظ بمستوى 65 ألف

دولار، فيما تشير مكاسبها البالغة نحو 2 % منذ بداية أغسطس إلى استمرار الطلب رغم الأجواء الحذرة التي تسيطر على المستثمرين.

وتأتي بيانات الأربعاء بعد مؤشرات أميركية أعادت النقاش بشأن الخطوة المقبلة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، ما يجعل أي مفاجأة في التضخم قادرة على إحداث تحركات سريعة في الدولار وعوائد السندات والأسهم والعملات المشفرة في الوقت نفسه.

وتبدو «بيتكوين» حتى الآن قادرة على الاحتفاظ بمستوى 65 ألف

ضبابية هرمز

وإلى جانب السياسة النقدية، تواجه العملات المشفرة تأثيراً غير مباشر من استمرار الصراع في الشرق الأوسط، خصوصاً مع تضاؤل الآمال في التوصل سريعاً إلى اتفاق يسمح بعودة حركة السفن بصورة طبيعية عبر مضيق هرمز. وتراجعت توقعات حدوث انفراجة خلال

عطلة نهاية الأسبوع بعدما نفت طهران إجراء مفاوضات مباشرة مع واشنطن بشأن إعادة فتح الممر المائي، ما أبقى حالة عدم اليقين الجيوسياسي قائمة.

ويكتسب هرمز أهمية للأسواق المالية بسبب تأثيره المباشر في أسعار النفط والتضخم العالمي. فأى استمرار لاضطراب الملاحة قد يبقّي تكاليف الطاقة مرتفعة، وهو ما يمكن أن يعقد جهود البنوك المركزية لخفض التضخم ويؤثر بالتبعية في توقعات أسعار الفائدة.

وبالنسبة إلى العملات المشفرة، فإن استمرار ارتفاع النفط قد يحمل تأثيراً سلبياً غير مباشر إذا أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية وتقليص فرص تخفيف السياسة

النقدية الأميركية.

ويتكونين تنتظر إشارة التضخم والفائدة

وتدخل سوق العملات المشفرة النصف الثاني من أغسطس أمام مجموعة من المؤثرات المتشابكة، إلا أن بيانات التضخم الأميركية تبدو المحرك الأقرب والأكثر أهمية، بعدما نجحت «بيتكوين» في البقاء فوق مستوى 65 ألف دولار وتحقيق مكاسب منذ بداية الشهر.

وسيكون تسجيل التضخم الأساسي عند 2.5 % أو أقل بمثابة إشارة إيجابية للأسواق إذا دعم توقعات تراجع الضغوط السعرية، بينما قد تؤدي قراءة أعلى من المنتظر إلى إعادة تسعير توقعات الفائدة والضغط على الأصول عالية المخاطر.

وفي الوقت نفسه، سيظل المستثمرون يراقبون تطورات الشرق الأوسط ومضيق هرمز لما لها من تأثير في أسعار الطاقة والتضخم العالمي، خصوصاً إذا استمرت حالة عدم اليقين بشأن إعادة فتح الممر أمام حركة السفن.

3

توترات هرمز
تضيف مزيداً من
الحذر لأسواق
الأصول الرقمية

اتفاق عُمان وإيران يقترب دون حسم إعادة فتح المضيق

برنت يستعيد 84 دولاراً وسط ضبابية الإمدادات

2 تهديدات الملاحة ترفع كلفة الشحن والتأمين في الأسواق العالمية

1 الأسواق تنتظر عودة الناقلات قبل تقليص علاوة مخاطر النفط



معادلة الطلب

مستوياتها المرتفعة قد يعيد جزءاً من الطلب المفقود، خصوصاً في آسيا، التي تظل المحرك الأكبر لنمو استهلاك النفط. لكن التحول نحو السيارات الكهربائية وتحسن كفاءة استهلاك الوقود، خصوصاً في الصين، يمثلان عامل ضغط طويل الأجل على نمو الطلب، ما يعني أن أي زيادة كبيرة في الإمدادات قد تواجه سوقاً أقل قدرة على استيعابها مقارنة بالسنوات السابقة.

ولا يمكن قراءة مستقبل أسعار النفط من بوابة الإمدادات وحدها، إذ يلعب الطلب العالمي دوراً مهماً في تحديد قدرة السوق على استيعاب البراميل الإضافية. وأظهرت أزمة الشرق الأوسط أن الأسعار المرتفعة قادرة على إضعاف الاستهلاك، من خلال زيادة تكاليف النقل والصناعة والضغط على المستهلكين، خصوصاً في الاقتصادات المستوردة للطاقة. وفي المقابل، فإن انخفاض الأسعار من

تعثّر الاتفاق.

وكانت إيران قد أعلنت أن الاتفاق مع سلطنة عمان بشأن الممرات الملاحية وصل إلى «المراحل النهائية»، لكنها أكدت أن ذلك لا يعني إعادة فتح المضيق تلقائياً، إذ لا تزال طهران تطالب واشنطن بتنفيذ شروط أخرى، بينها دفع تعويضات عن الهجمات التي تعرضت لها.

شريان عالمي

ويكتسب مضيق هرمز أهمية من حجم الإمدادات التي تعبر من خلاله. فقبل اندلاع الأزمة كان يمثل أحد أهم شرايين الطاقة في العالم، وكانت تمر عبره كميات ضخمة من النفط الخام والمكثفات والمنتجات البترولية المتجهة أساساً إلى الأسواق الآسيوية.

وعني ذلك أن أي تعطيل طويل للمضيق لا يمثل مشكلة لدول الخليج وحدها، بل يتحول سريعاً إلى صدمة للاقتصاد العالمي، خصوصاً الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات الطاقة القادمة من المنطقة.

ولا تستطيع طرق التصدير البديلة تعويض الكميات التي كانت تمر عبر هرمز بالكامل، رغم وجود خطوط أنابيب سعودية وإماراتية تسمح بنقل جزء من الخام بعيداً عن الممر، وهو ما يفسر الحساسية الشديدة للأسعار تجاه أي تطور سياسي أو أمني يتعلق بالمضيق.

كما أظهرت الأزمة أن إغلاق هرمز لا يؤثر فقط على الصادرات، بل قد يدفع بعض المنتجين إلى خفض الإنتاج إذا امتلأت الخزانات ولم تتوافر قدرة كافية على نقل النفط إلى الأسواق.

ارتفعت أسعار النفط في تعاملات الاثنين، لتبدأ الأسبوع على نغمة صعودية بعد خسائر حادة سجلتها خلال الأسبوع الماضي، وسط استمرار الضبابية بشأن إعادة فتح مضيق هرمز وعودة حركة الناقلات بصورة طبيعية، في وقت قالت إيران إن اتفاقها مع سلطنة عمان بشأن تحديد ممرات ملاحية جديدة وصل إلى مراحل النهائية، لكنها ربطت إعادة فتح الممر المائي بشروط إضافية على الولايات المتحدة.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 73 سنتاً، بما يعادل 0.87 %، إلى 84.28 دولاراً للبرميل، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 54 سنتاً، أو 0.69 %، إلى 78.72 دولاراً. وجاء الارتفاع بعدما فقد الخامان القياسيان أكثر من 7 % خلال الأسبوع الماضي، بفعل تنامي الآمال في قرب التوصل إلى ترتيبات تتيح إعادة فتح المضيق الذي كان يعبر من خلاله نحو خمس استهلاك العالم من النفط قبل اندلاع الحرب.

علاوة المخاطر

ويكشف تحرك الأسعار أن السوق لا تتعامل حالياً مع مستويات العرض والطلب فقط، بل تسعّر أيضاً احتمالات نجاح المفاوضات السياسية والأمنية وقدرة الناقلات على استئناف العبور بأمان، وهو ما يعني أن جزءاً مهماً من سعر النفط الحالي يمثل «علاوة مخاطر» مرتبطة بهرمز، قد تنخفض سريعاً إذا عادت الملاحة بصورة منتظمة، أو ترتفع مجدداً في حال

فالسيناريو الأساسي يفترض استمرار التحسن التدريجي في الإمدادات وعدم عودة الصراع إلى تعطيل واسع للصادرات. وفي هذه الحالة، يمكن أن يتحرك خام برنت قرب مستوى 80 دولاراً للبرميل بنهاية 2026، قبل أن يتراجع متوسطه تدريجياً خلال 2027 مع تحسن الإمدادات وانحسار علاوة المخاطر.

لكن هذا المسار لن يكون خالياً من التحديات، إذ يمكن للمخزونات المنخفضة وارتفاع تكاليف الشحن واستمرار المخاطر الأمنية أن تبقي الأسعار أعلى من مستوياتها الطبيعية حتى بعد عودة الملاحة.

أما السيناريو السعودي فيربط بفشل إعادة فتح هرمز بصورة كاملة، أو عودة الهجمات على الناقلات والمنشآت النفطية، أو استمرار تعطيل جزء كبير من صادرات الخليج.

الأسواق تنتظر عودة الناقلات فعلياً

وبناءً على المعطيات الحالية، تبدو أسعار النفط مرشحة للبقاء شديدة التقلب خلال الفترة المقبلة، مع تحول مضيق هرمز إلى العامل الأكثر تأثيراً في الاتجاه قصير الأجل.

فالإعلان عن اتفاق سياسي أو ملاحي قد يضغط على الأسعار، لكن التأثير المستدام لن يتحقق إلا عندما ترى السوق ناقلات تعبر بصورة منتظمة، وصادرات خليجية تعود إلى مستويات أقرب للطبيعية، وتكاليف التأمين والشحن تبدأ في الانخفاض.

وفي المقابل، فإن تعثر الاتفاق أو وقوع هجمات جديدة على السفن أو منشآت الطاقة سيعيد سريعاً علاوة المخاطر إلى الأسعار، وقد يفتح الباب أمام مستويات أعلى بكثير من 84 دولاراً الحالية.

وبين السيناريوهين، ستظل «أوبك+» لاعباً رئيسياً في ضبط توازن السوق، فيما سيحدد الطلب الآسيوي ومدى تعافي الاقتصاد العالمي حجم البراميل الإضافية التي يمكن استيعابها.

وبذلك، لم يعد السؤال الذي يحكم سوق النفط هو متى يعاد فتح هرمز فقط، بل كيف سيعاد فتحه، وكَمَ برميلاً سيعبر من خلاله، وهل تستطيع الناقلات المرور بصورة آمنة ومستدامة. والإجابة عن هذه الأسئلة ستحدد ما إذا كان برنت سيستقر قرب نطاق 75 إلى 85 دولاراً خلال المرحلة المقبلة، أم أن الأسواق ستواجه موجة صعود جديدة تعيد النفط إلى خانة الثلاثة أرقام.

الحالية، لأن السوق يمكن أن تنتقل خلال فترة قصيرة من الخوف من نقص الإمدادات إلى القلق من زيادتها. فإذا أعيد فتح هرمز وعادت الصادرات الخليجية سريعاً بالتزامن مع زيادة إنتاج دول أخرى، فقد تواجه الأسعار ضغطاً هبوطية كبيرة.

وفي المقابل، إذا استمرت القيود على الملاحة أو تعطل جزء من الإنتاج، فإن قدرة بعض دول «أوبك+» على زيادة الإمدادات ستظل عاملاً مهماً في الحد من القفزات السعريّة.

سيناريو الأسعار

وتبقى القضية الأهم أمام المستثمرين هي اتجاه النفط خلال الأشهر المقبلة.

ولا تعني مثل هذه الحوادث بالضرورة فقدان كميات كبيرة من الإمدادات، لكنها ترفع تكلفة التأمين والشحن والحماية، وتدفع شركات النقل إلى مطالبة بعلاوات إضافية، وهو ما قد يبقي أسعار النفط مرتفعة نسبياً حتى بعد عودة جزء من التدفقات.

كما دفعت اضطرابات التصدير بعض المنتجين في المنطقة إلى البحث عن مسارات بديلة وطرق طوارئ لنقل الخام، في إشارة إلى أن أمن طرق التصدير أصبح جزءاً أساسياً من سياسة الطاقة الخليجية.

أوبك+ تراقب

وتبقى تحركات «أوبك+» عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه الأسعار خلال الفترة المقبلة، خصوصاً إذا بدأت الإمدادات الخليجية في التعافي بوتيرة أسرع من المتوقع.

ويمك التحالف مرونة في تعديل مستويات الإنتاج وفق ظروف السوق، سواء عبر زيادة الكميات أو وقف الزيادات أو إعادة خفض الإنتاج إذا تعرضت الأسعار لضغوط قوية.

وتزداد أهمية هذه المرونة في المرحلة

إمدادات الخليج

ولا تقتصر المخاطر على المضيق نفسه، بل تشمل منشآت النفط والناقلات والبنية التحتية للطاقة. فقد أعلنت وزارة الطاقة السعودية أن فرق إطفاء الأمن الصناعي التابعة لأرامكو أخمدت حريقاً وقع فجر الأحد في أحد مرافق مصفاة جازان، من دون وقوع إصابات، بينما تستكمل الجهات المختصة الإجراءات اللازمة للتعامل مع الحادث.

وفي الإمارات، قالت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» إن 15 من سفنها تعرضت لهجمات أثناء عبورها مضيق هرمز منذ بداية الصراع، وهو ما يسلط الضوء على المخاطر التي تواجه حركة النقل البحري حتى في حال السماح للناقلات بالعبور.



4 أوبك+ تملك هامشاً واسعاً لموازنة أي نقص في الإمدادات

3 آسيا تبقى الأكثر تأثراً بأي اضطرابات جديدة عبر هرمز

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 8

إدارة الموارد البشرية... من استقطاب الكفاءات إلى صناعة المستقبل

كتب جورج حبيب

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على

المسارات المهمة لتطوير عمليات التوظيف والتعامل مع التحديات المرتبطة بها. ولا تقتصر فائدة هذه الأدوات على تسريع إجراءات الاختيار، بل تمتد إلى تحسين دقتها من خلال توفير تحليلات أعمق للمرشحين، بما يساعد المؤسسات على بناء فرق عمل أكثر تأهيلاً وتكاملاً.

دورة اختيار الموظفين باستخدام الأدوات الحديثة

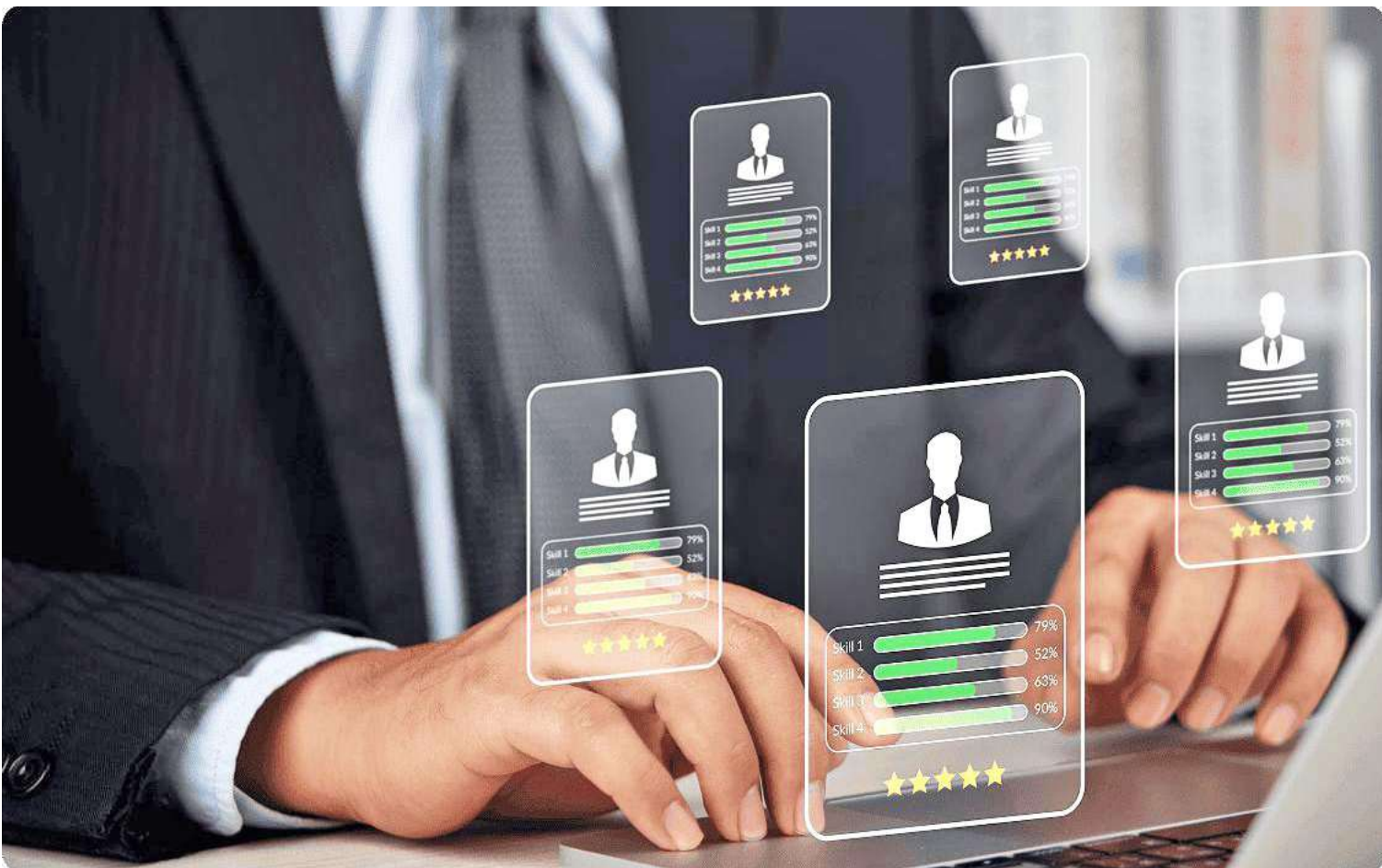
أحدثت التقنيات الحديثة تحولاً واضحاً في الطريقة التي تتعامل بها المؤسسات مع أعداد المتقدمين للوظائف، إذ أصبح بالإمكان تحليل كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالمرشحين خلال مراحل الاختيار المختلفة. وتتيح أنظمة تتبع طلبات التوظيف (ATS) لفرق الموارد البشرية تنظيم طلبات التقديم وفرز السير الذاتية وفق معايير محددة مسبقاً، بما يساعد على تحديد المتقدمين الذين تتوافق مؤهلاتهم مع متطلبات الوظائف المطروحة.

وتسهم هذه الأنظمة في اختصار الوقت والجهد الذي كانت تستغرقه عمليات المراجعة اليدوية، من خلال تصفية الطلبات واستبعاد السير الذاتية التي لا تستوفي المعايير المحددة، مع توجيه اهتمام فرق الموارد البشرية إلى المرشحين الأكثر توافقاً مع متطلبات الوظيفة. كما تساعد هذه الأدوات على تنظيم عملية الاختيار بصورة أكثر كفاءة، خصوصاً عندما تتلقى المؤسسة أعداداً كبيرة من طلبات التوظيف.

ولا تتوقف الاستفادة من التكنولوجيا عند مرحلة فرز الطلبات، إذ تتيح الأدوات الحديثة إجراء تقييمات أكثر شمولاً للمرشحين عبر الاختبارات الإلكترونية. ويمكن تصميم هذه الاختبارات لقياس مجموعة واسعة من القدرات، بدءاً من المهارات والكفاءات التقنية المرتبطة بالوظيفة، وصولاً إلى بعض السمات والقدرات الشخصية، بما يوفر للمؤسسة مؤشرات إضافية تساعد على تكوين صورة أكثر تكاملاً عن مدى ملاءمة المرشح للوظيفة.

ويمكن للتفكير التحليلي أن يوفر مؤشرات أكثر دقة حول قدرة المرشح على التعامل مع المواقف المعقدة والتحديات التي قد يواجهها في بيئة العمل. ولا يقتصر هذا النهج على قياس المهارات الفنية، بل يساعد أيضاً في التعرف إلى السمات الشخصية ومدى انسجامها مع ثقافة المؤسسة وطبيعة العمل فيها.

وتبرز منصات التوظيف الرقمية كإحدى الأدوات التي أحدثت تحولاً في أساليب استقطاب واختيار الموظفين، إذ تتيح الوصول إلى قاعدة واسعة من المواهب والكفاءات من مختلف الأسواق. وبلاستفادة من الخوارزميات المتطورة، تستطيع المؤسسات تحديد المرشحين الأكثر توافقاً مع احتياجاتها بكفاءة، إلى جانب الاستفادة من خصائص متعددة توفرها هذه المنصات، مثل التقييم الآلي للمهارات، وإجراء المقابلات المصورة، وتحليل البيانات المرتبطة بالمرشحين، بما يدعم عملية الاختيار ويساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة.



على مستوى الإنتاجية فحسب، بل يسهم أيضاً في رفع جودة القرارات المتخذة على مختلف المستويات داخل المؤسسة، من خلال الاستفادة من خبرات العاملين وإشراكهم بصورة أكبر في معالجة التحديات.

كما أن مواكبة المتغيرات قد تستدعي إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، بما يتناسب مع التحولات التي تفرضها طبيعة الأعمال والأسواق. وقد يشمل ذلك إعادة توزيع المهام، أو تعديل الأدوار والمسؤوليات، أو إعادة تصميم بعض الوظائف بما يتواءم مع الاحتياجات الجديدة. ورغم أن هذه التحولات قد تواجه بعض الصعوبات في مراحلها الأولى، فإنها تمثل في كثير من الحالات خطوة ضرورية للحفاظ على مرونة المؤسسة وتعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات المستقبلية.

وبذلك، تتجاوز إدارة الموارد البشرية في بيئة الأعمال المتغيرة مفهومها التقليدي لتصبح عملية إستراتيجية تستهدف رفع جاهزية المؤسسة للمستقبل. ومن خلال الجمع بين التوظيف الذكي، والتدريب المستمر، وتمكين الموظفين، تستطيع المؤسسات تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الاستجابة للمتغيرات والحفاظ على أهدافها بعيدة المدى، بما يعزز قدرتها على الاستمرار والنمو في بيئة عالية التنافس والمتغيرة.

أساليب اختيار الموظفين باستخدام الأدوات الحديثة

أصبحت الأدوات التكنولوجية الحديثة جزءاً أساسياً من عمليات اختيار الموظفين، خصوصاً لدى المؤسسات التي تسعى إلى رفع كفاءة عملياتها وتعزيز قدرتها التنافسية. ومع التسارع الكبير في التطور التكنولوجي، برز الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات كأحد

الكفاءات المناسبة بدقة أكبر، ورفع جودة قرارات التعيين، إلى جانب الحد من الوقت والتكاليف المرتبطة بعمليات التوظيف.

ويأتي التدريب والتطوير في مقدمة الركائز التي تعتمد عليها المؤسسات لمواكبة التحولات المتواصلة في بيئة الأعمال، إذ تحرص المؤسسات الناجحة على الاستثمار في تطوير مهارات موظفيها من خلال برامج تدريبية مستمرة تركز على المهارات التي تفرضها طبيعة المرحلة، مثل التحول الرقمي، والتفكير الإبداعي، والقدرة على حل المشكلات. ولا تقتصر أهمية هذه البرامج على رفع كفاءة الموظفين، وإنما تمتد إلى تحفيزهم وتعزيز شعورهم بالانتماء إلى المؤسسة. فعندما يلمس الموظف اهتمام المؤسسة بتطوير قدراته ونموه الشخصي والمهني، يزداد مستوى ارتباطه بها واستعداده للمساهمة في تحقيق أهدافها.

ويمثل تمكين الموظفين أحد المكونات الرئيسية في منظومة إدارة الموارد البشرية الحديثة، خصوصاً في بيئة تحتاج فيها المؤسسات إلى فرق عمل قادرة على اتخاذ القرارات بكفاءة وفي الوقت المناسب. ويتطلب ذلك منح الموظفين الصلاحيات المناسبة، وتوفير الأدوات والموارد التي تساعدهم على أداء مهامهم، إلى جانب تشجيعهم على المبادرة والابتكار. ولا ينعكس التمكين

وفي ظل هذه البيئة الديناميكية، تزداد أهمية الاستثمار في العنصر البشري، سواء من خلال استقطاب الكفاءات المناسبة أو تطوير مهارات العاملين الحاليين ورفع جاهزيتهم لمتطلبات المرحلة المقبلة. فالمؤسسات التي تتعامل بصورة استباقية مع احتياجاتها من الموارد البشرية، وترتبط خطط التوظيف والتطوير بالتغيرات المتوقعة في أعمالها، تكون أكثر قدرة على الاستجابة للفرص والتحديات وتعزيز موقعها التنافسي. ومن ثم، يصبح التخطيط الفعال للموارد البشرية عاملاً أساسياً في دعم استمرارية الأعمال وتحقيق النمو المستدام.

الاستراتيجيات في مواجهة التحولات

يفرض التغير المتسارع في بيئة الأعمال تبني إستراتيجيات أكثر مرونة في إدارة الموارد البشرية، تبدأ من اختيار الكفاءات القادرة على التطور والتكيف مع المتطلبات المتجددة. فلم يعد التوظيف يركز فقط على امتلاك المرشح للمهارات المطلوبة في الوقت الراهن، وإنما بات يهتم أيضاً بقدرة على التعلم المستمر والنمو داخل المؤسسة. وفي هذا السياق، أسهم توظيف التكنولوجيا في عمليات الاستقطاب والاختيار، بما في ذلك أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، في تحسين القدرة على تحديد

ومن هذا المنطلق، لم تعد إدارة الموارد البشرية مجرد وظيفة تتولى المهام الإدارية المتعلقة بالموظفين، بل أصبحت شريكاً استراتيجياً في مسيرة المؤسسة. فمن خلال استقطاب الكفاءات، وترسيخ ثقافة تنظيمية قوية، وتطوير قدرات العاملين وتحفيزهم، تستطيع المؤسسات تعزيز قدرتها على مواجهة المتغيرات وتحقيق الاستدامة. وفي بيئة أعمال تتسم بالتطور المستمر، تؤدي إدارة الموارد البشرية دوراً محورياً في المواءمة بين أهداف المؤسسة وتطلعات موظفيها، بما يدعم تحقيق نتائج إيجابية على المستويين الفردي والتنظيمي.

تحديد احتياجات الموارد البشرية في بيئة الأعمال المتغيرة

تفرض التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال على المؤسسات إعادة النظر بصورة مستمرة في احتياجاتها من الموارد البشرية، بما يجعل التخطيط للقوى العاملة من المهام التي تتطلب مرونة وقدرة عالية على التكيف. فالتغيرات المتواصلة في متطلبات السوق وطبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة تفرض على المؤسسات تطوير أساليبها في التوظيف والتدريب وتمكين الموظفين، لضمان امتلاكها الكفاءات القادرة على التعامل مع المتغيرات والاستجابة لها بكفاءة.

التدريب والتمكين يصنعان قوة عمل أكثر جاهزية لمتطلبات المرحلة

الذكاء الاصطناعي يدخل بقوة إلى منظومة التوظيف واختيار المواهب

التوظيف القائم على الكفاءات.. التركيز على المهارات والإمكانات

المؤسسات مساحة أوسع لاستقطاب المواهب من خلفيات متنوعة، بما يدعم التنوع في بيئة العمل ويثرىها بوجهات نظر وأساليب تفكير مختلفة. وقد تمثل هذه الخلفيات غير التقليدية قيمة مضافة، خصوصاً عندما تقترن بمهارات مثل القيادة والتفكير الإبداعي والقدرة على التعامل مع المشكلات المعقدة.

العمل المتغيرة. وتشمل الكفاءات مزيجاً من المهارات والمعرفة والسمات الشخصية التي تمكن الفرد من أداء مهامه بكفاءة، فيما تعتمد عملية الاختيار على أدوات تقييم دقيقة لقياس مدى توافق قدرات المرشح مع متطلبات الوظيفة. كما يمنح التوظيف القائم على الكفاءات

يتجه مفهوم التوظيف الحديث نحو تقييم المرشحين وفق مهاراتهم وقدراتهم وإمكاناتهم المستقبلية، بدلاً من الاعتماد حصراً على المؤهلات الأكاديمية والخبرات السابقة. ويتيح هذا النهج للمؤسسات اختيار أفراد يتمتعون بالقدرة على التعلم والتكيف والتطور، بما يعزز قدرتهم على النمو داخل المؤسسة ومواكبة متطلبات بيئة

3

التخطيط للقوى العاملة يتصدر أولويات المؤسسات في مواجهة المتغيرات

معلومة ورقم

25
مليار دولار

خفّضت «بلومبرغ إنتليجنس» تقييم «شي إن» إلى ما بين 22 مليار دولار و25 مليار دولار، بينما تستعد الشركة لواحدة من أكبر عمليات الطرح العام الأولي هذا العام.

بنك اليابان يلمح إلى تسريع وتيرة رفع أسعار الفائدة

أرسل بنك اليابان إشارة أكثر تشدداً بشأن مسار السياسة النقدية، مع تزايد المخاوف من أن تشهد البلاد ضغوطاً تضخمية أقوى من المتوقع.

وأظهر ملخص الآراء لاجتماع البنك في 30 و31 يوليو أن أحد أعضاء مجلس السياسة النقدية التسعة يرى إمكانية أن تصبح وتيرة رفع أسعار الفائدة أسرع مما تتوقعه الأسواق. يأتي ذلك في وقت سجلت عملة الين أسوأ أداء بين عملات مجموعة العشر منذ بداية أغسطس، متراجعة بنحو 0.5 % أمام الدولار، بعد مكاسب قوية بلغت 3.2 % خلال يوليو.

وكان التدخل التاريخي المشترك بين واشنطن وطوكيو، وهو الأول من نوعه منذ 1998، قد جاء بعدما هبط الين إلى قرب 164 مقابل الدولار، وهو أدنى مستوى في 4 عقود.

الشحنات تتجه لنصف مليون وحدة بحلول 2030

الصين تهيمن على سوق الروبوتات البشرية عالمياً



استحوذت الشركات الصينية المصنعة للروبوتات الشبيهة بالبشر على أكثر من 97 % من الشحنات العالمية في النصف الأول من العام الحالي، ما يؤكد تفوق الصين على منافسيها الأمريكيين في هذا المجال. واستناداً إلى بيانات شركة الأبحاث الأمريكية «سمارت أنالتيكس جلوبيال» التي نقلتها «بلومبرج»، بلغ إجمالي شحنات الروبوتات الشبيهة بالبشر عالمياً 19.1 ألف وحدة في النصف الأول من العام الحالي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما تم شحنه في الفترة نفسها من العام الماضي.

ومن المتوقع أن ترتفع الشحنات العالمية من الروبوتات الشبيهة بالبشر إلى حوالي 60 ألف وحدة هذا العام، على أن تصل إلى نصف مليون وحدة بحلول 2030.

وجاءت الشركة الصينية «أجيبوت» في الصدارة العالمية في النصف الأول من العام الجاري، متفوقة على نظيرتها «يونيتري روبوتيكس»، إذ استحوذت على 44 % من الشحنات العالمية. وتعكس هذه الأرقام تسارع الحضور الصيني في سوق الروبوتات الشبيهة بالبشر، والخدمية، وسط توقعات بمنافسة عالمية متصاعدة خلال السنوات المقبلة.

دردشة اقتصادية

التركيز على هدف واحد يعزز فرص الوصول للنتائج

7 خطوات تحول أهدافك إلى إنجازات

1 الأهداف المحددة تسهل متابعة التقدم وتحافظ على الدافعية

2 الخطوات الصغيرة تقلل القلق وتجعل الإنجاز أكثر قابلية للتحقيق

تمثل الأهداف المعايير التي يستخدمها الأفراد لتقييم مدى تقدمهم مقارنة بما يرغبون في الوصول إليه، فهي توجه الاختيارات والتصرفات اليومية، وتوفر خريطة طريق تساعد على الانتقال من الرغبات والطموحات إلى نتائج ملموسة في الحياة الشخصية أو المهنية.

لكن امتلاك هدف لا يعني بالضرورة القدرة على تحقيقه، إذ يكمن التحدي الحقيقي في معرفة الخطوات التي تقود من نقطة البداية إلى النتيجة المطلوبة. وكثيراً ما تفشل الخطط ليس بسبب ضعف الرغبة في النجاح، وإنما نتيجة غموض الهدف أو محاولة تحقيق أشياء كثيرة في الوقت نفسه أو اختيار غايات لا تتناسب مع الإمكانيات والظروف الواقعية.

هدف محدد

تبدأ الخطوة الأولى بتحديد الهدف بأكثر قدر ممكن من الوضوح، إذ تعد الأهداف الغامضة من أبرز أسباب تعثر الخطط. فعبارة مثل «أريد أن أصبح أكثر صحة» أو «أريد تحسين مهاراتي في العزف» تعبر عن رغبات عامة، لكنها لا تحدد بوضوح ما الذي يجب فعله يومياً للوصول إلى النتيجة. أما تحويل الرغبة إلى هدف محدد، مثل «سأكتب ثلاث صفحات يومياً»، فيجعل التنفيذ والمتابعة وقياس التقدم أكثر سهولة، ويمنح الفرد إحساساً متكرراً بالإنجاز.

وينطبق الأمر نفسه على تعلم المهارات المعقدة، إذ إن إتقان العزف على آلة موسيقية مثلاً قد يحتاج إلى سنوات، لكن الوصول إليه يصبح أكثر واقعية عندما يقسم إلى سلسلة من الأهداف الصغيرة والمحددة، بحيث يؤدي كل نجاح إلى تعزيز الثقة وبناء زخم يدفع نحو المرحلة التالية.

كما ينصح بتقليل عدد الأهداف التي يسعى الفرد إلى تحقيقها في الوقت نفسه،

لأن الانضباط الذاتي يصبح أكثر فاعلية عندما تتركز الطاقة والاهتمام على أولوية واضحة، بدلاً من توزيع الجهد بين أهداف عديدة قد تتنافس على الوقت والموارد.

خطوات صغيرة

ويشكل تقسيم الأهداف الكبيرة إلى خطوات صغيرة يمكن التحكم فيها إحدى أكثر الاستراتيجيات فاعلية، إذ قد يبدو الهدف النهائي صعباً أو بعيد المنال عندما ينظر إليه الفرد بوصفه مهمة واحدة ضخمة.

أما التعامل معه باعتباره مجموعة من الخطوات المتتابعة فيقلل الشعور بالقلق ويعزز الإحساس بالسيطرة، كما يمنح الشخص فرصة للاحتفال بإنجازات صغيرة

ومتكررة تساعده على الحفاظ على الدافعية. فالتركيز على خطوة واحدة في كل مرة يجعل الطريق نحو الهدف الكبير أكثر وضوحاً، ويتيح أيضاً اكتشاف المشكلات وتصحيح المسار مبكراً بدلاً من انتظار النتيجة النهائية.

وفي الوقت نفسه، يحتاج الهدف الأساسي إلى الحماية من عوامل التشتت والأهداف المنافسة. ويمكن تحقيق ذلك عبر تذكير النفس بصورة منتظمة بأهمية النتيجة المطلوبة والأسباب التي دفعت إلى السعي إليها.

ويساعد هذا التذكير على توجيه الوقت والطاقة إلى الأولوية الأساسية، خصوصاً عندما تظهر خيارات أو إغراءات تمنح مكافآت سريعة لكنها تتعارض مع الهدف طويل الأجل.

واقعية الأهداف

ولا يعني الالتزام بالهدف ضرورة الاستمرار فيه مهما كانت الظروف، إذ إن معرفة متى يجب التخلي عن هدف غير واقعي تعد جزءاً مهماً من الإدارة السليمة للطموحات.

وينبغي أن يمثل الهدف تحدياً يدفع الفرد إلى التقدم، لكنه يجب أن يظل قابلاً للتحقيق. فعندما تتجاوز الغاية الإمكانيات الواقعية بصورة كبيرة، قد يؤدي الاستمرار في ملاحقتها إلى الإحباط واستنزاف الوقت والطاقة.

ويمكن أن يكون الانسحاب من الأهداف المستحيلة قراراً إيجابياً يسمح بإعادة توجيه الموارد المحدودة إلى غايات أخرى أكثر واقعية وفائدة، بدلاً من اعتبار التخلي

عنها فشلاً. كما ترتبط القدرة على الاستمرار بالأسباب التي تقف وراء اختيار الهدف نفسه. فالأهداف التي تنبع من رغبة شخصية حقيقية توفر عادة دافعاً أقوى من تلك التي يسعى الفرد إليها فقط لإرضاء الآخرين أو الاستجابة للضغوط الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، يكون الالتزام بتغيير نمط الحياة أكثر قابلية للاستمرار عندما ينبع القرار من رغبة شخصية، مقارنة بمحاولة التغيير استجابة لضغوط خارجية فقط.

النجاح يحتاج التزاماً وتضحيات مستمرة

وتأتي الخطوة الأخيرة في إدراك أن تحديد الهدف أسهل كثيراً من تحقيقه، إذ تتطلب النتائج التزاماً بالعمل وتحمل التكاليف والتضحيات المرتبطة بالوصول إليها. فالهدف لا يتعلق فقط بالكفاءة التي يرغب الشخص في الحصول عليها، وإنما أيضاً بما هو مستعد لتقديمه مقابلها من وقت وجهد وتغيير للعادات أو التخلي عن بعض المكاسب الآنية.

ولهذا فإن السؤال المهم عند اختيار أي هدف لا ينبغي أن يكون فقط «ماذا أريد؟»، بل أيضاً «ما الذي أنا مستعد لفعله والتضحية به للوصول إليه؟». وتزداد فرص النجاح عندما يجمع الفرد بين هدف واضح ودافع ذاتي وخطوات صغيرة قابلة للقياس، مع القدرة على حماية أولوياته من التشتت وإعادة تقييم الأهداف التي يتبين أنها غير واقعية. وبذلك، لا يقوم تحقيق الأهداف على قوة الإرادة وحدها، بل على طريقة إدارة الطريق نحوها. فالوضوح والتركيز والتدرج والواقعية والاستعداد لتحمل التضحيات يمكن أن تحول الطموحات العامة إلى خطوات قابلة للتنفيذ، ثم إلى إنجازات ملموسة في الحياة الشخصية والمهنية.

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com